الجملةالمعترضة "دراسة وتحليل"

د.حيدر ناجي

جامعة بابل-كلية الفنون الجميلة

المقدِّمة

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والصلاة والسلام على إشرف الأنبياء والمرسلين
محمّد المبعوث رحمة للعالمين وآله الطاهرين عيش العلم وموت الجهل وأصحابه المنتحبين الأبرار..
لم يبرح العلماء أن أفرغوا وسعاً , وبذلوا جهدا فأعملوا فكرهم ,وأوقفوا نظرهم في أبواب النحو التي كانت متشعبة المسالك ففتشوا فيها وقعدوا لها.
ومن تلك الأبواب التي طالها باع بحثهم "باب الجمل".

إنّ البحث في الجمل –في ظلّ نظرة وصفية- تقود الدارسين الى البحث في مسائل متعددة متنوعة منها:
أولا:مسائل ذات علاقة دلالية: تبحث فيها دلالة الجملة فيما تفيده من الغرض أو الفائدة من إقحامها في سياق الكلام نحو دلالة التجدّد والاستمرارفي الجملة الفعلية من قبيل قوله تعالى"هل من خالق غير الله يرزقكم"1"إذ وردت لفظة "الرزق"بصورة الفعل المضارع لتفيد تجدّد الرزق شيئاً بعد شيء,ولو قيل "رازقكم"لفات ما أفاده الفعل"2" إذ إنّ الآية الكريمة ليست في مقام إثبات صفة الرازقية للخالق وإنما إثبات تجدّد الصفة له"عزَّوجلَّ".
ودلالة الدوام والثبوت في الحملة الاسمية منها ما ورد في الاية نفسها إذ وردت صفة الخالقية بصورة الاسم إشارة الى دوام تلك الصفة وثبوتها لله ولأنها صفة لا يجري عليها التحول ولا التجدّد . ونحو ذلك قوله تعالى"وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد"3"إشعار بثبوت صفة البسط للكلب,ولو قيل"يبسط"لما أفاد لغرض4" .والغرض –كما أظنه- نفيده من الآية الكريمة"فضربنا على آذانهم في الكهف سنين عدداً"إذ كانت مدة لبث الفتية في الكهف وبصحبتهم الكلب ثلاثمائة وتسع سنين, ولازم هذة الفترة الزمنية الطويلة أن تكون هيأة الكلب في حال ثبوت واستقرار,ولو قيل "يبسط"لما أدّى الغرض لأنه- كماقال الزركشي- لم يؤذن بمزاولة الكلب ا لبسط."5"
أو ما تردّدَ من دلالة التأكيد بين النفي والإثبات من ذلك "ما النافية,ولن الناصبة,ولم الجازمة,ولاالناهية,ونحوها"لتأكيد النفي,و"إنّ,ولام الابتداء,وضميرالفصل وقد,والسين, ونحوها"لتأكيد الاثبات.
ثانياً: مسائل ذات علاقة نحوية يبحث فيها الدرس النحوي أهمّ ثلاثة أمور:
أ- يبحث فيها الجملة على مستوى المصطلح,فوقع الكلام فيها على رأيين:
رأي يذهب الى ترادف الجملة للكلام في إفادتها معنى يحسن السكوت عليه "6",
ورأي يذهب الى عدم ترادفهما بوصف الجملة أعم اصطلاحا من الكلام فقد تفيد
معنى يحسن السكوت عليه نحو جملة الفعل والفاعل وجملة المبتدأ والخبر.وقدلا تفيد معنى يحسن السكوت علية نحو جملة الشرط ,وجملة الجواب ,وجملة الصلة,"7"فوقع الفرق بينهما .
ب- يبحث تراكيب الجمل –في ضوء العامل- بوصفها تراكيب تتأوّل بمفرد فتكون
ذا ت محل إعرابي نحوالجمل الواقع"مبتدأ,وخبراً,وفاعلاً,ومفعولاً,وحالاً,ومستثنى والتابعة لما له محل,وغيرها"8".
ومن شواهد ذلك وقوع الجملة خبراً"9"في قوله تعالى"الحاقّة ما الحاقّة"10", ووقوعها مفعولاً"11" في قوله تعالى"قال إني عبد الله"12, ووقوعها حالاً"13"في قوله تعالى"لا تقربواالصلاة وانتم سكارى"14",ووقعها تابعة لما له محل "15"في قوله تعالى"واتقوا الذي أمدّكم بما تعلمون أمدّكم بأموالٍ وبنين وجنّات وعيون"16".
أوهي تراكيبً لا تتأوّل بمفرد فلا تكون ذات محل ٍإعرابي نحوالجملة"الاستئنافية, والمعترضة,والتفسيرية,والواقعةجواب قسم,والواقعة جواب شرط جازم,وصلة الموصول,والتابعة لمالامحل له"17".

كما ورد في قوله تعالى "قل سأتلو عليه منه ذكرا,إنّا مكنّا له في الأرض"18"إذ وقعت جملة"إنّا مكنا له في الأرض"استئنافية19",ووقوعها معترضة-"20"وهي مدار البحث في قوله تعالى"قالت ربّي إني وضعتها أنثى - والله أعلم بما وضعت- وليس الذكر كالأنثى"21",ووقوعها قسمية"22" في قوله تعالى "والقرآن الحكيم,إنك لمن المرسلين"23" ووقوعها صلة موصول"24" في قوله تعالى"صراط الذين أنعمت عليهم".25"

ج- مسائل تبحث تراكيب الجمل في ضوء المعنى من جهتين:

جهة آستقامة التركيب وقبحه,وجهة آستقامة المعنى وقبحه,فيتفرّع من ذلك أربع صوروقف عليها سيبويه في كتابه في" باب آستقامة من الكلام والإحالة"26"

ثالثاً:مسائل نحوية ذات علاقة صرفية:يتناول فيها الدرس النحوي إحالة تركيب نحوي الى تركيب نحوي آخرفيجري عليها من تغيير البنية التركيبة النحوية تقديرا ما يقتضيه العامل في الجملة من ذلك قوله تعالى"وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون" 27"وتقديره:" الصيام خير لكم"28"إذ انسبك الحرف المصدري بالفعل متأوّليْن بمصدر منسبك.

هذه جملة من مباحث الجملة التي كانت محطَّ عناية الدرس النحوي وموضع اهتمامه,ففصّل العلماء فيها القول,وأشبعوامداركهابحثاً,واستشهاداً حتّى بلغ الاتساع في بحثها أنْ عُدَّ بحث الجمل إرهاصاً لما يسمى"بنحو الخطاب"والتقعيد لما يسمى" بنحو الجمل".29"

وسنقصر النظر في هذا البحث على صنف من أصناف الجمل التي لا محلَّ من الإعراب هي الجملة المعترضة.إذ بدر اهتمامي بها – وان تكون موضع بحثي- مذ كنت طالباً في الماجستير,وعرضت الأمر على الدكتورخليل إبراهيم العطية"رحمه الله"فأشار عليَّ بالموافقة لكن الأمر لم يستقم على حال,فأرجأته بحثاً مستقلاً حتى استقرَّ رحلي – بعد نيل الدكتوراه- أن اكتب في الجملة المعترضة ما عزمت الكتابة فيه من قبل .

الجملة المعترضة في الدرس النحوي

يبدو أنَّ دراسة الجملة المعترضة لدى النحويين واضحة المعالم ,معلومة الجوانب,إذ لا غموض,أو تعقيد يكتنف مسائلها,وهو ما نلحظه في موردين من دراسة الجملة المعترضة:

الأول:إنّ مبلغ عناية الدرس النحوي بها لا يتعدى وصفها تركيباًمن انماط الجمل اقحم وسط تركيب الكلام من غير تأثير- في إقحامها- على عامل يتقدمها,ولا معمول يتأخر عنها , فهي ليست"معمولة لشيء. إذ ليس لها من أثر نحوي يترتب على وجودها من إعراب ,ونحوه, ولايراعى فيها موافقتها للقياس النحوي او مخالفتها إلاّ ما ارتكب فيه التأويل وحمل منه على الندرة والقلّة.

الثاني: وضوح مصطلح المعترضة في الدرس النحوي بخلاف ما يلحظه المتتبع من تداخل هذا المصطلح في الدرس البلاغي* نحو تداخله لدى بعض البلاغيين مع مصطلح الالتفات على نحو ما ذهب اليه ابن رشيق القيرواني حتى عدَّ الاعتراض التفاتاًقال في ذلك" الالتفات :وهوالاعتراض عند قوم ...."30 "* وأسماه قدامة التفاتاً كما نقل الزركشي ."31 ",وهو استدراك لدى آخرين"32" .

,وربَّما أُطلق على الاعتراض استئنافاً على نحو ما صنع الزمخشري في قوله تعالى"قالوا تعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل إلهاً واحداً ونحنُ لهُ مسلمون"إذ عدَّ جملة"ونحن له مسلمون""33" اعتراضية وليست استئنافية"34*",فضلاً عن هذا فإنَّ الدرس النحوي لم يشهد إيغالاً وتوسعاً في تتبّع دقّة معنى المعترضة كما عنى بها الدرس البلاغي,وذلك من مقتضيات دراستها لدى البلاغيين ان يقفوا على تتبّعِ معناها , وتمييزها عمَّا تشابه من المصطلحات معها بضابطة او قرينة*.

وعليه :لا ينظر لموضوع المعترضة في الدرس النحوي على نحو تحقيقة وتتبعة في الدرس البلاغي لاختلاف مقتضى الموضوع في كلا الدرسين _ وإن اقتضى معنى المعترضة اشتراك الغرض العام بين النحو والبلاغة _ فلا يعني ذلك ان يُحمل ذلك التحري في المعنى والوقوف على دقّته عند البلاغيين محمله عند النحويين, إذ لا عناية للدرس النحوي في الوقوف على ذلك التداخل في المصطلحات والدقّة في تتبع معنى المعترضة,واغراضها البيانية,وسكفينا من أمر المعترضة ما بذله النحويون من جهدٍ كبير في الوقوف على موارد استعمالها والتمييز بينهاوبين اخواتها مما لا محلَّ لها من الإعراب, ووضع ضوابط لمنع اللبس المحتمل حصوله بينها وبين الجملة الحالية,ونحو ذلك ممّا سنقف عليها من مسائلها في كلمات النحويين.

.

خصائص الجملة الممعترضة:

من المؤكد ان الجمل – في ظل نظرة وصفية عامة- تتميز عن بعضها فيما تختص به كل جملة من الخصيصة أو المزية ممّايُجعل لها ضابطة او قرينة تصرف كل جملة عن اختها.

وعلى الرغم من أن الجملة المعترضة تشترك مع جمل أخرى في المنحى النحوي إلأ ان لها ما تنماز به, وحريّ بالوقوف عليه.

وعليه ستنعقد دراسة الجملة المعترضة في مسألتين:
اولاً: ما ينعقد عليه موضوع الجملة المعترضة من الداعي أو الغرض من الجملة المعترضة.
ثانياً: ما يتفرع من مسائل نحوية تتعلق بمنحاها النحوي , وفيه بسط الكلام إذ نعرض لمميزات الجملة المعترضة .
أولا :تعريفها.
لايذهب الظن باحد أن التعريف النحوي للجملة المعترضةيختلف في مضمونه عن التعريف البلاغي ,وقد سبق ذكره ان الاختلاف مردّه اختلاف مقتضى الموضوع في الدرسين النحوي والبلاغي .
يقول ابن هشام في وصف المعترضة بانها "واقعة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية,وتسديداً,أو تحسيناً"35" .
وفي كلمات الاخرين هي التي تتوسط بين أجزاء الكلام على نحو قول رضي الدين الاستراباذي في معرض حديثه عن الواو الداخلة على الشرط بقوله"والواوالداخلة على الشرط في مثله اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين أجزاء الكلام"36",ومثله ما ذكرة القاضي شرف الدين الجرجاني بان الجملة المعترضة "هي التي تتوسط بين أجزاء الكلام ,الجملة المستقلة لتقرير معنى يتعلق بها أو باحد اجزائها"37"
ونقل الزركشي أنها لدى النحويين : "جملة صغرى تتخلل جملة كبرى" 38". فهي تعريفات تؤكد على موضع الجملة المعترضة في الكلام من غير إشارة الى محلها من الاعراب,وتؤكد على جانبها الوظيفي في الغرض الذي تفيده على النحو الاتي:

1- إن الداعي الحقيقي من الجملة المعترضة داعٍ بلاغي لا نحوي وهو ما يظهر من وصف ابن هشام لغرضها في "افادة الكلام تقوية وتسديدا أوتحسينا"وهذه الاوصاف أقرب ما تكون الى المنحى البلاغي منه الى المنحى النحوي.وهو تعضيد لما اكدناه في مقدمة موضوع البحث بانها دراسة أسلوبية لما يسمى "بنحو الجمل" وهو ما يقره الدرس النحوي في أبوابه النحوية أنك لا تجد فيما وقفت عليه من الاقيسة النحوية في باب التاكيد ما يستتبع التزيين أو التحسين من اثر نحوي, واذا حُمِل الاعتراضُ على التوكيد هنا فليس التوكيد النحوي الذي يقع في باب التوابع المشتمل على العطف والبدل والتأكيد. وهذا أمر واضح تماماً. انما هو تأكيد بياني وقد عبَّر عنه ابن هشام في وصفه المتقدم "بانه يفيد تقوية الكلام, والمسوِّغ لهذا التوكيد البياني أن معنى الاعتراض لا يكون اجنبياعن معنى الكلام المقحَم فيه, فهو يدور مداره ويرتبط بوجه من وجوهه بذلك المعنى العام في تركيب الكلام والكلامين وعلى حد قول الجرجاني : "الجملة المستقلة لتقرير معنى يتعلق بهاأو بأحد أجزائها"39" , ولايحظر إقحامه من تتابع التركيب معنى وإعراباً.

وعليه نجد أن معنى الاعتراض اذا اقتضى ان يتوسط الكلام اشتمل على معنى يتناسب في غرضه مع غرض تركيب الكلام فيكون ارتباط جملة الاعتراض بالتركيب من هذا الوجه. ومن أمثلة ذلك قول امرىء القيس:

فقلتُ له لمّا تمطّى بصلبهِ وأردفَ أعجازاً وناءَ بكلكلِ
ألا أيهاالليل الطويلُ ألا انجلي بصبحٍ وما الإصباحُ منك بأمثلِ"40"

فالاعتراض المشتمل على جمل العطف "لمّا تمطّى بصلبه"و"وأردف اعجازاً"و"نأى بكلكلِ" كشفت عن وصف ينبىء عن طول ذلك الليل الذي اظمأهواجر العاشق فأتبعه طول السهرفجاء الوصف بالاعتراض متسقا مع الغرض العام وهوطول الليل بالهموم والأحزان لديه من غير انجلاء له عن صبح قريب, فمهّد لذلك الطول بتمطي الصلب كناية عن الإفراط في طوله,وبردف أعجازه كناية عن طول وامتداد وتطاول أوآخره ,وبنأي كلكله عن تباعدعهده"41" بأوله, فتلك صورجزئيةنقلت صورة كاملة تجلت عن طول الليل بالأحزان والألآم ,إذ لم يكن المعنى بذي انعزال أو استقلال عن الغرض العام. ومنه قول زهير ابن ابي سلمى.

سئمتُ تكاليف الحياة ومَن يعش ثمانين حولاً -لا أبا لك-يسأمِ "42"

فجملة الاعتراض- لا أبا لك- لم تفد معنى الجفاء ,وإنما أراد بها التنبيه والإعلام "43"على ان من عاش ثمانين سنةفإنه يسام "يمَلُّ"الكبر لا محالة. فجاء معنى الاعتراض متسقا مع الغرض العام وهو شكوى الشاعر من أعباء الحياة ومشاقها التي يسأم منها صاحبها اذا بلغ الثمانين لا محالة.

وفي وقوف ابن هشام على تعريف الجملة المعترضة نلحظ ذلك التنوع للغرض فيما تفيده من تقوية الكلام وتسديده أوتحسينه.

فتقوية الكلام توكيده وتعضيده ,أما تسديد الكلام :"فهو مرادف لما قبله"44" لكن التسديد – وإن اشتمل على معنى التوكيد – فهو مأخوذ من السداد "الصواب" فكأن مراده من التسديد تصويب الكلام الى المراد الصحيح بنحو لا يُلتبس فيه على السامع ومنه قوله تعالى" فإن لم تفعلوا -ولن تفعلوا- فاتقواالنار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين"45" فان جملة الاعتراض"لن تفعلوا"أفادت تأكيداً وعلى حد قول الزمخشري " أنّ في لن توكيداًوتشديداً""46" , ووجه التسديد ما أفادته جملة الاعتراض من رفع لبس محتمل أن يقع في سياق معنى التحدي,فجملة الاعتراض اقرت واكدت العجز الكلي والمؤبد للمتحدي بنحو لايُنتظر منه تجدد القدرة على تحديه فإنَّ عجزهم عن الاتيان بسورة من مثل القران هو عجز دائم مؤبد لما كانوا عليه وما هم سيكونون عليه في المستقبل,فنفي العجز المستقبلي عن التحدي أفادته جملة الاعتراض, ولولاها لما فُهم النفي التأبيدي لعجزهم .

وأما التزيين: هو تحسين الكلام وبيان وجوه محاسنه نحو قول زهير في الشاهد المتقدم:

سئمت تكاليف الحياة ومَن يَعِش ثمانين حولاً –لا أبا لك- يسامِ"47"

فالتزيين تحقق بجملة الإعتراض المشعرة بالقسم"لا أبا لك" إذ ليس المراد منه اخراج الكلام مخرج الدعاء لفقد الاب , "وإنما أوردعلى عادة العرب, في إجرائهم إياه مجرى المثل ,للتحسين والتزيين"48".

2- نفيد من كلمات النحويين من"أنها واقعة بين شيئين,أي: " بين شيئين متلازمين أو هي تتوسط بين اجزاء الكلام" أي : اعتراضها تركيب الكلام إذ لم تكن أصلا في ذلك البناء وإن كانت بناء تركيبياً برأسه يُشْعرُ بمعنى استقلالها عن اجزاء الكلام المتصل إعراباً ,وهو أمر واضح فيها لا يحتاج الى زيادة توضيح .

لكننا لم نفد من تعريفاتهم المتقدمة إشارة صريحة الى المنحى النحوي لجملة الاعتراض الذي يضعها موضعها في التركيب النحوي .

بعبارة أخرى:ذلك الضابط او المائزلجملة الاعتراض الذي يميزها في الدرس النحوي عنه في لدرس البلاغي وهو ألاّ موضع لها من الإعراب, وهو ما وقف عليه ابن جني في خصائصه يقول :"وذلك ان الاعتراض لا موضع له من الإعراب ولا يعمل فيه شيء من الكلام المعترض فيه بين بعضه وبعض".49"

فامتناع ان يكون لها محل من الإعراب يعد الضابط الدقيق لتمييز دراستها النحوية عن دراستها البلاغية وإن كانت في كلا الدرسين – كما اشرنا- اعتراضا يتوسط الكلام والكلامين. إذلا يُستفاد من تعريفات بعضهم هذا القيد المهم .

أما تعريف ابن هشام فهو مّما يُحمل على تأويل حسن ووجهٍ مقبول ,ومسّوغه أنه وصف الجملة المعترضة بتقوية الكلام وتسديده أو تحسينه,وهي أوصاف –كما قلنا- بيانية لا نحوية فيفهم من إقحامها وسط الكلام أنها لا موضع لها من الإعراب.

وأخال أنّ استدراك هذا القيد المهم على تعريفات بعضهم من مقتضيات دراستها نحوياَ لما تقرَّر سابقا من أن مدار الموضوعات النحوية مدار أثر العامل في التركيب مفرداَ , أوجملةً ,وامتناع اثره.

وعليه لاتخرجُ الجملة المعترضة من هذا القياس : وهو أن ينظر الى الجملة المعترضة- في ضوء المحل الإعرابي -بانها لا موضع لها من الإعراب كما ينظر الى نحو الجملة الحالية والخبرية في ضوء المحل الإعرابي بانّ لهما موضعاً من الإعراب.

فضلا عن هذا فإنهم حصروا فائدة الاعتراض فيما يفيده من توكيد , وتسديد أو تزيين, والحال أنَّ بعض النصوص التي بين أيدينا قد تتعارض مع ذلك الغرض كما لو وقع الاعتراض بفعل يفيد الظنَّ والرجحان نحو الفعل"ظنَّ" في قول الشاعر:

شجاك أظنُّ رَبْعُ الظاعنينا ولم تعْبأ لعذْلِ العاذلينا "50"

وأخال أن الفعل "ظنَّ" هنا لم يفد توكيداً لأنّ المتكلم ليس في مقام التأكيد بمثل هذا الاعتراض وإنّما لفائدة أخرى وهي لفت انتباه السامع االى قصد المتكلم الذي لا يفيد اليقين والقطع بل الرجحان والظن ,ولعل هذا الغرض آكد في النفس وأدعى الى مناسبة معنى الأعتراض لسياق الكلام, ومثله قول الشاعر:

وما أري وسوف أخال أدري أقومٌ آلُ حصْنٍ أم نسآءُ "51"

إذ وقع الاعتراض بالفعل "أخال"وهو بفيد الرجحان.

وعليه فمن الحسن الجميل أن يُلتفت الى معنى الالتفات في أحد أغراض الجملة المعترضة لتكون أوسع معنى وأشمل غرضا .

ولعل اتمَّ تعريف للجملة المعترضة وأشمل معنى هو ان يُذْكر فيه القيد النحوي بانها لا مو ضع لها من الإعراب ,والقيد الاحترازي بأنها" تعترض الكلام أو تتوسط بين أجزاء الكلام",والقيد البياني بأن يكون أكثر سعة فتفيد "تقوية وتسديدا أو تحسيناً أو التفاتاً" قال السيوطي " والاعتراضية التي تفيد تأكيداً, وتسديداً للكلام الذي اعترضت بين أجزائه,وفي البسيط شرط أن تكون مناسبة للجملة المقصودة بحيث تكون كالتأكيد ,والتنبيه على حال من أحوالها ,وأن لا تكون معمولة لشيء من أجزاء الجملة المقصودة ,وان لا يكون الفصل بها إلاّ بين الأجزاء المنفصلة بذاتها بخلاف المضاف والمضاف اليه" 52".

الفصل والاعتراض

ذكرنا- فيما تقدّم- أنّ الاعتراض - في الدرس البلاغي- ذو عرضةٍ لتداخل مصطلحات أخرى وقف عليها البيانيون.

ولا يبْعُدُ أن نقف - في الدرس النحوي- على مصطلح آخر يُشْعِرُ وقوعه وسْط الكلام بنحو اشتراك مع الاعتراض هو مصطلح"الفصل"

ولست في مقام بحث ظاهرة الفصل وما يترتب عليها من مسائل ,لكن يجدر الوقوف عليه لمعرفة الضابط أو المميِّزبين الفصل والاعتراض إجمالاً وذلك من جهات اربع:

1- إن الفصل لا يقع بجملة نحو الفصل بالضمير في نحو قوله تعالى "إنّ هذا لهو القصص الحقّ"53" , فالفصل بالضمير ليفيد ان المراد الاخبار لا الوصف"54" ,والفصل بالجار والمجرور بين المتعاطفين نحو:"هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعمراً"55"

أو الفصل بغير الجاروالمجرور بين المتعاطفين نحو قوله تعالى " وجعل الليل سكناً والشمسَ والقمرَ حسبانا "56" ,إذ وقع الفصل بقوله تعالى "سكناً"57" ,والفصل بالجار والمجرور بين المتضايفين في قول ذي الرِّمّة:

كأنَّ أصوات إيغالهنّ بنا أوآخرِ الميس أصواتُ الفراريجِ "58"

وقد يُفصل بين كم ومدخولها بفاصل "جارومجرور" يقول سيبويه" وقد يجوزُ في الشعر أن تجر وبينها وبين الاسم حاجز فتقول كم فيها رجل "59".

أما الفصل بالاعتراض فلا يكون إلاّ بجملة أو اكثر نحو قوله تعالى "فلا أقسم بمواقع النجومِ وإنه لقسمٌ لو تعلمون عظيمٌ أنه لقران كريم في كتابٍ مكنون لا يمسُّه إلاّ المطهرون"60", إذ إنّ الفصل بالاعتراض لم يكن إلاّ بالجملة ,وقد اعترُض في قوله تعالى بثلاث جملٍ :

الاولى قوله تعالى" وإنه لقسم لو تعلمون عظيم " والثانية: قوله تعالى "لو تعلمون " والثالثة : قوله تعالى "في كتابٍ مكنونٍ" ,فبان الفرق تماما في هذا المورد.

2- أنّ الفصل قد يؤثّر- بنحو من الانحاء- على علاقة العامل بالمعمول فيترتب على معمول العامل أثر إعرابي متغيِّر كحال النصب في المعطوف إذا فصل بينه وبين المعطوف علية بفاصل يقول سيبويه"والنصب في الفصل أقوى إذ قلت :هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعمرا وكلما طال الكلام كان أقوى وذلك أنك لا تفصل بين الجار والمجرور وما يعمل فيه فكذلك صار هذا أقوى"61" إشارة منه الى المضاف وعمله في المضاف الية إذ هما بمنزلة كلمة واحدة لا يفُصل بينهما مما يستدعي ذلك الفصل نصب ما حقه الجر كما في قوله تعالى " لاتحسبنَّ اللهَ مُخْلِفَ وعدهِ رسُلَهَ"!62",إذ وقع الفصل بين المضاف "مخلف "والمضاف اليه"رسله" فاقتضى النصب, وقد جرى مثل ذلك في الفصل الواقع بين المتعاطفين في نحو قوله "هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعمراُ"63" ,وهو خلاف الجملة المعترضة التي لا نلحظ فيها تاثيراً على معمول الجملة التي دخلت عليه من ذلك وقوعها بين المتضايفين في قولهم "هذا غلام – واللهِ- زيدٍ"64",وقولهم"ولا أخا – فاعلم- لزيدٍ"65",ووقوعها بين الجار والمجرور نحو قولهم"اشتريته- بأرى- ألفِ درهمٍ"66" .إذ لم تكن في موردٍ من مواردها تؤثر في عمل العامل في معموله نحو ما وقع في الفصل ,فلا نصب لمعمول كان مرفوعا ,ولا رفع لمعمول كان منصوبا.

3- انّ الفصل قد يتأثر بعامل التنوين مّما يترتب عليه تقديماً أو تأخيراً لمعمول العامل على الفصل على حدٍّ سوآء. قال سيبويه"فإذا نوّنت قلت هذا معطٍ زيداً درهماً لاتبالي أيهما قدّمت,ومع عدم التنوين يمتنع الفصل فلا يقال:هذا معطي درهماً زيد"67"

وتلك مسأله تنعدم تماماً في أحوال الجملة المعترضةإذ لا تأثير عليها من تنوين أو غيره.

4- قد يتعدّى الفصل مستوى المفردة الى مستوى العلامة نحو "التنوين" الذي يقع علامة للانفصال نحو قولهم " يا سارقا الليلة أهلَ الدّارِ".68"

امّا كونه علامة للانفصال فلأن التنوين فصل ما كان في اللفظ بمنزلة الكلمة الواحدة التي يمتنع الفصل بين جزئيها من غير تنوين نحو الفصل بين المتضايفين في قولهم" يا سارقاً الليلةَ أهل الدّارِ"69" .
ومن جهة كونه مسوِّغاً للفصل بغيره فلولا التنوين الذي أجرى الكلام – على سعته- مُجرى الفعل لما وقع الفصلُ بين المتضايفين نحو " يا سارقاً الليلة أهلِ الدّارِ" لكراهية أن يقع الفصل بين المضاف والمضاف اليه إلاّ في الشعر. "70"
أمّافي الجملة المعترضة فلا يكون للتنوين في حال من الاحوال مبعث تأثير على الجملة أو مورد تسويغ لاعتراض كلام في كلام.
ثانياً: السلوك النحوي للجملة المعترضة:
بعد أن فرغنا من الوقوف على تعريف الجملة المعترضة استدعت دراستها أن نقف على جملة مسائل نفيدها من التعريفات المتقدمة ,ومن طبيعة تركيب الجملة المعترضة وهي:
المسألة الأولى : الجملة المعترضة ليس لها بعدية نحوية:
اشرنا إشارة سريعة الى امتناع المحل الاعرابي للجملة المعترضة,والبعدية النحوية ليست من قبيل التسمية التي عرضها باحثون , ولم تكن مصطلحا جديدا استسيغ استعمالها ,وإنما دعوة الاستئناس بهذه التسمية أنّ المسوِّغ لذكرها هو العامل المؤثِّر في التركيب مفردا وجملة.
فالبعدية النحوية تعني :أثر العامل في التركيب بعد أن يقع التركيب في البناء الجملي, فما كان منها ذات تأثر بالعامل "موقعا ومحلا"فهو ذو بعدية نحوية ,وما انعدم منها من تأثر العامل فهي تخلو من البعدية النحوية ,تماما على نحو وصف الجمل من الصنف الاول بانها ذات محلٍّ إعرابي , والجمل من الصنف الثاني بانّها لا محل لها من الاعراب.والجمل المعترضة وسائر اخواتها مما لا محلّ لها من الاعراب يصح أن نصفها بأنها ليس ذات بعدية نحوية.
فامتناع البعدية النحوية فيها على مستوى المحل أنها لا تحُلُّ محلَّ المفرد ولا تتأوَّل بمفرد"71"- كما هو واضح- ,لأنّ الموقع,أوالمحلَّ الاعرابي يحدد الوظيفة النحوية والعلاقة النحوية فضلا عن القيود النحوية وهو ما نلحظه في الجمل التي لها محل من الاعراب..
وامتناعها على مستوى المحل :هو امتناع أن يكون لها رتبة تنوب فيها عن المفرد فاعلا كان أو مفعولا في مختلف حالاته مرفوعا كان أو منصوبا او مجرورا.
إلاأن إنعام النظر في بعض اصناف هذه الجمل سيقرر أمراً آخر يكشف عن فائدة بحث البعدية النحوية في هذه الجمل على الرغم من أنها سمة نحوية تخص السلوك النحوي للجمل التي لها محل من الإعراب .
وتظهر فائدة هذه السمة التي تلقي بظلالها على بعض اصنافها أن منها ما قد تحتمل وجها او اكثر مما له علاقة بالبعدية النحوية بنحو لا نلحظ- الى حد بعيد- اثرها في الجملة المعترضة إذ تكون الجملة المعترضة آمن جانباً,وأبعد وجهاً,وأكثر ندرة من ان تتاثر بالبعدية النحوية أو العوامل النحوية, فيُدْرَس تأثيرها على الجملفي مقامين:
الاول :مقام الالتباس.
الثاني: مقام الاحتمال.
ومن نماذج ما يجري عليه هذان المقامان : الجملة الاستئنافية.,وجملة جواب القسم, والجملة التفسيرية.
الجملة الاستئنافية: وهي اولى الجمل التي لا محل لها من الإعراب نحو قوله تعالى"قل سأتلوا عليكم منه ذكراًإنّا مكنّا له في الأرض"72"ونحو قوله تعالى " فلا يحزنك قولهم إن العزة لله جميعا" 73",وتدرس في مقام الالتباس من حيث احتمال غيرها ان تكون جملة استئنافية ,وهو احتمال ضعيف –على ما سيأتي- نحو ما ذهب اليه أبو حاتم السجستاني في تأويله لقوله تعالى"قال إنها بقرة لا ذلول تثير الأرض ولا تسقي الحرْثَ"74" إذ زعم الرجل أن جملة"تثير الأرض"استئنتافية"75",وذلك زعم بعيدٌ.
وقد ردَّه ابن هشام على أن جملة "تثير الأرض "في محل رفع صفة, وجملة "لا تسقي الحرث"معطوفة على ذلول وتقدير الكلام:لاذلول مثير الأرض ولا ساقية الحرث وانها لو كانت استئنافية لاقتضى تكرار "لا" بعد ذلول."76
وفي ردِّ استئنافيتها وجه آخر نفيده من سياق الآية الكريمة إذ إنها تعرضت الى أوصاف البقرة المأمورين بذبحها ومن أو صافها أنها "تثير الأرض" أي: ولم يكن هذا الوصف بمعزل عن الوصف السابق "لا ذلول" لا معنى ولا إعرابا , وإفادتها معنى الاستئنافية ممّا لايقوِّي ترجيحها.
الثاني: مقام الاحتمال :وفيه تحتمل جملة الاستئناف أن تكون استئنافية وغيراستئنافية نحو قوله تعالى" وحفظاً من كلّ شيطانٍ مارِدٍ لا يسّمَّعون الى الملأ الأعلى ويقذفون من كل جانب"77". فذهب ابن هشام الى أن جملة "لا يسّمّعون" استئنافية "78",وذهب جمع من النحويين والمفسريين الى احتمال الجملة –

فضلاً عن استئنافيتها – أن تكون في موضع جر على الصفة"79" ,أو موضع نصب على الحال"80",وردّهما ابن هشام بحجة :أن لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع ,وإنما هي للإستئناف النحوي"81", ورأي رابع نسبه الأخفش ا لى أبي حاتم السجستاني على تقدير"لئلا يسّمّعوا",ثم حُذفت"إن" فارتفع الفعل"82".

فهذا شاهد من شواهد متنوعة يختلف فيها التوجية النحوي للجملة الاسئنافية بما تحتمله من أوجه أخرى – كما تقدَّم-.

جملة جواب القسم : نحو قوله تعالى"والقرآن الحكيم"83",ونحوه قوله تعالى"وتالله لأكيدنَّ أصنامكم"84".

فمن موارد التباسها بجملة أخرى تُحتمل أن تكون جملة جواب قسم قوله تعالى"وإن منكم إلاّ واردها" 85"على تقدير أن تكون الواو عاطفة على قوله تعالى"ثم لنحن أعلم بالذين هم أولى بها صلياً"86", وعليه لا تكون الجملة – في أصل تقديرها – جواب قسم سوى ما ذهب اليه ابن عطية – فيما نسبه اليه ابن هشام"87" وابون جيان الاندلسي"88"- أن الواو للقسم والجملة واقعة جواب قسم معللاً ذلك بأن جواب القسم لا يُستغنى به عن القسم إلاّ إذا كان الجواب باللام أو بأن"89"

فكأن هذا التعليل لدى ابن عطية مسوغا لورود الواو هنا للقسم لاحتياج جوابه اليه ولم يدل على حذف القسم قرينة كاللام أو أن.

وقد تحتمل جملة جواب القسم- وإن ندر- أن تكون حالية نحو قول الشاعر الفرزدق:

تعشَّ فإن عاهدتني لا تخونني نَكُنْ مثلَ يا ذئبُ يصطحبانِ* "90"

فجملة التفي جواب قسم لعاهدتني لا محل لها من الإعراب أو هي حال من الفاعل أو المفعول محلها النصب"91" .

الجملة التفسيرية: ومنها قوله تعالى"إن مثل عيسى عند الله كمثلٍ آدمَ خلقه من ترابٍ ثم قال له كن فيكون"92", فجملة "خلقه وما بعده تفسير لمثل آدم"93".

ولا تخلو الجملة التفسيرية من وجه احتمال أن تقع في محل إعراب نحو قوله تعالى " وأسرّوا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلابشرٌ مثلكم"94". إذ وقعت جملة الاستفهام "هل هذا الا بشر مثلكم" مفسرة للنجوى"95" ,وتحتمل أن تكون – كما ذهب الزمخشري- في محل نصب على البدل من النجوى على تقدير:وأسروا هذا الحديث"96" ونسب ابن هشام هذا الرأي الى الكوفيين "97".ونحوها شواهد أخرى تحتمل فيها الجملة التفسيرية توجيها آخر.

جمل لا تحتمل توجيها نحويا آخرولا يكون للبعدية النحوية أثر فيها إذ يمتنع محلها من الإعراب ومن أي توجهٍ آخر امتناعاً محضا وهي:

أ- جملة جواب الشرط غير الجازم مطلقاً أو الجازم ولم يقترن بالفاءولا بإذا الفجائية "98"

فمن الأول نحو قوله تعالى"وإذا رأوك إن يتخذونك إلاّ هزواً"99".

ومن الثاني :نحو "إنْ تقُم أقُم,وإن قُمْتَ قُمْتُ".فجملة"أقُمْ",وجملة"قُمْتُ"100"

ب- جملة صلة الموصول : نحو"جاء الذي قام أبوه"101".

ج- الجملة التابعة لما لا محل له : نحو " قام زيد وم يقم عمرو"102".

نلحظ في أصناف هذه الجمل الثلاثة أنها ذات بنية تأليفية نحوية مقيدة بقيود نحوية منعت من احتمال قبولها توجيا آخر على نحو ما احتملته الاستئنافية ,والقسمية والتفسيرية على تفصيل موكّل الى محلِّه.

الجملة المعترضة:بعد العرض المتقدم لأصناف الجمل المذكورة وما آل اليه أحوالها من احتمال تأويلها بوجهٍ نحويٍ ما ,وندرة احتمال أخرى ,وما آل اليه احوال بعضها من أمن اللبس فيها وامتناع احتمال توجيهها ,فإن الجملة المعترضة تقف بينها –وكما ذكرنا – آمن جانبا من اللبس ومن اختلاف التوجيهات النحوية في الشاهد الواحد فيما لو قيست- تلك الموارد التي اختُلف فيها ولا تتعدى الشاهدين والثلاثة - باستفاضة شواهدها التي احصى منها ابن هشام سبعة عشر موردا,وإلاّ فهي من بين سائر أخواتها قد جمعت في سلوكها النحوي بين ثلاث صور على النحو الاتي:

أ- ما وقع فيه الكلام من احتمال المعترضة وجهاًآخر قول الشاعر:

كأنَّ وقد أتى حوله كميلُ أثافيها حماماتٌ مثولُ"103".

فقوله "وقد اتى حوله كميل"جملة معترضة بين الحرف الناسخ ومدخوله,وأجاز ابن هشام أن تكون الجملة حالية تقدمت على صاحبها أسم "كأن" 104".

ومنه قول الشاعر :

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بنو زيادٍ"105".

فجملة "والانبآء تنمي"معترضة قد تحتمل – على وجهٍ بعيدٍ- ألاّ تكون اعتراضية إذا حُمِلت على باب التنازع بين الفعلين"يأتي,وتنمي" على الفاعل "بما" والباء زائدة ,وقد رجّح ابن هشام أرجحية اعتراضيتها على هذا الوجه"106".

ب- امتناع تأويلها بوجهٍ نحوي آخر غير الاعتراض وهي هنا لا تقبل احتمال أي وجهٍ,وهو الغالب على كثرة مواردها من ذلك قوله تعالى " فإن لم تفعلوا – ولن تفعلوا- فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة"107" , وغيرها كثير جداً سننقف عليها .

ج- احتمال المعترضة توجيهٌ نحويٌّ يكون الراجح على المعترضة –وإن وقع مثل ذلك نادراً-. منه قوله تعالى"ولا تؤمنوا إلا لمَنْ تبِع دينكم دينكم قلْ إنَّ الهدى هدى اللهِ أنْ يؤتى أحدٌ مثلَ ما أوتيتم" 108"إذ وقعت جملة "قل إن هدى الله هوالهدى"معترضة,وأجاز الزمخشري أن تكون جملة "إن الهدى "متصلة إعراباً بقوله تعالى"أنْ يؤتى"الذي وقع خبراً لقوله تعالى "إنّ الهدى" وقوله تعالى"هدى الله " بدل من "الهدى"وكأن تقدير المعنى: قلْ إنّ هدى الله أنْ يؤتى أحدٌ مثلَ ما أوتيتم"109".وبذلك يكون الكلام قد تمَّ عند قوله تعالى" ولا تؤمنوا لاّ لمن تبع دينكم" وليس من اعتراض يعترض بين أجزائه لإتمام المعنى أذ إنه تمَّ عند الاستثناء"110".

أمّا ما اشتهر بين النحويين من التباس الجملة المعترضة بالحالية ففيه محل تفصيل سنقف عليه.

نخلص مما تقدم الى تصنيف الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب – بحسب التوجيه النحوي فيها احتمالا وندرة وامتناعا- الى ثلاثة أصناف:

الأول:صنف يحتمل التأويل أو التوجيه النحوي على مرتبتين:

مرتبة تحتمل التأويل في موارد متعددة نحو الجملة الاستئنافية ,والجملة التفسيرية

,ومرتبة تحتمل التأويل على نحو الندرة نحو جملة جواب القسم وتلحق بها الجملة المعترضة.

الثاني: صنف لاتحتمل التأويل أو التوجيه النحوي نحو جملة جواب الشرط غير الجازم أو الجازم ولم يقترن بإن وإذا الفجاية,وجملة صلة الموصول.والجملة التابعة لما لا محلَّ له.

ولا بأس بمخطط توضيحي يصف علاقة الجمل بالبعدية النحوية – ولو من وجهٍ واحد- .

الجمل	الموقع النحوي	مرتبتها
الجملة الاستئنافية	لا محل لها من الإعراب	1ارجحية امتناع المحل الإعرابي على عدم المحل الإعرابيل
		2- ندرة أرجحية المحلِّ الإعرابي على عدم المحل
جملة جواب القسم	لا محلَّ لها من الإعراب	1- أرجحية امتناع المحلِّ الإعرابي على المحلِّ الإعرابي
		1- ندرة أرجحية المحلِّ الإعرابي على المحلِّ الإعرابي
الجملة التفسيرية	لا محلّ! لها من ألإعراب	1- ارجحية امتناع لمحلّ الإعرابي على المحلِّ الإعرابي
الجملة المعترضة	لا محلَّ لها من الإعراب	1- امتناع المحلِّ الإعرابي على المحلِّ الإعرابي
		2- ندرة الاحتما ل
		3-ندرة أرجحية المحلِّ الإعرابي على عدم المحلِّ

جملة جواب الشرط	لا محلَّ لها من الإعراب	امتناع المحلِّ الإعرابي

جملة صلة الموصول	لا محلَّ لها من الإعراب	امتناع المحلِّ الإعرابي
الجملة التابعة لما لا محلَّ له	لا محلَّ لها من الإعراب	امتناع المحلِّ الإعرابي

يظهر مما تقدم أن الجمل التي لا محل لها من الإعراب تتفق في سلوكها النحوي العام من امتناع المحلِّ الإعرابي –وان اختلفت مراتب ذلك الامتناع شدة وضعفاً- وليس ذلك الاحتمال الحاكم القاضي بقبول احداهن توجيها نحويا آخر بمخرج تلك الجملة عن مسارها النحوي الذي وضعت له ,وعلى ذلك تقررت القاعدة النحوية لها .

الجملة المعترضة والجملة الحالية.

اشتهر بين النحويين مسألة التباس الجملة المعترضة بالجملة الحالية مّمّا دفعهم ذلك الى وضع ضوابط تفصل بينهما وتميِّزهما, منها:

1- النيابة عن ا لمفرد: ذكروا أن الجملة الحالية لها محلٌّ من الإعراب فيصحُّ وقوعها موقع المفرد وتنوب عنه وامتنع ذلك في الجملة المعترضة –كما تقدم ذكره- التي لاتقع موقع المفرد ولا تنوب منابه."111"

2- تكون الجملة المعترضة طلبية غير خبرية كالأمرية "112"نحو قوله تعالى"ولا تؤمنوا إلاّ لمَنْ تبِعَ دينكم قُلْ إنَّ هدى اله هو الهدى أن يُؤتى أحدٌ مثلَ ما اؤتيتم"113", والدعائية "114"نحو قول الشاعر :

إنَّ الثمانين وبُلِّغْتها قد أحوجت سمعي الى ترْجُمانْ"115"

وقسمية"116" نحو قول الشاعر:

إنّي وأسطارٌ سطرْن سطراُ لقائلٌ يا نصْرُ نصْرُ نصْراً "117" .

وتنزيهية"118" نحو قوله تعالى"ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون"119",واستفهامية "120"نحو قوله تعالى"فاستغفروا لذنوبهم ومَنْ يغْفِرُ الذنوب إلاّ الله ولم يصرّوا على ما فعلوا وهم يعلمون"121".

وفي التنزيهية والاستفهامية محلٌّ كلامٍ.*

ولو سلّمنا باختلاف التوجيه النحوي فيهما وامتناع احتمال وقوع المعترضة تنزيهية واستفهامية فلا يقْدح ذلك في أصل المسألة؛ لأنّ احتمال ألاّ تكون المعترضة استفهامية –على سبيل المثال- لا يعني احتمال أن تكون الحالية كذلك,إذ إنّ الاختلاف في توجيه الايتين لهذين الموردين هو من طرف الجملة المعترضة مع أمن اللبس في الجملة الحالية.

أمّا الحالية فلا تقع إلاّ خبرية ولا تكون طلبية"122".

ويجوز أن تتصدر الجملة المعترضة باحرف الاستقبال كحرف التنفيس "سوف" 123" في قول الشاعر:

وما أدري وسوف أخال أدري أقومٌ آلُ حصْنٍ أمْ نسآءُ "124"

و"لنْ" 125"في نحو قوله تعالى" فإنْ لمْ تفعلوا ولنْ تفعلوا فاتقوا النارَ التي وقودها الناس والحجارة"126",وأدوات الشرط "127"نحو قوله تعالى "إني أخاف إن ْ عصيتُ ربّي عذاب يومٍ عظيم"128",وقوله تعالى"فكيف تتقون إنْ كفرتم يوما يجعل الولدان شيباً"129".

والحالية لا تتصدر بشيءٍ من أحرف الاستقبال على خلاف يسير في أدوات الشرط.إذ إن اكثرهم منع تصدرها بأدوات الشرط وأجازه قليل منهم"130".

3- اقتران الجملة المعترضة بالفاء"131" نحو قول الشاعر:

واعلم فعلمُ المرءِ ينْفَعهُ أنْ سوف يأتي كلُ ما قُدِّرا"132"

وبالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت"133" نحو قول المتنبي :

يا حاديّ عيرِهَا وأحسبنُي أُوجَدُ ميْتاً قُبيْلَ أفقدُها"134".

وأخال أن التمثيل بقول المتنبي لا ينهض بحجة الاستشهاد بمثل قوله ولا سيما أن عصر الاستشهاد لايشمل طبقته. ولو تيسّر الاستشهاد بغير قوله –ممن يُحتَجُّ بقوله- من الشواهد لكفى.

هذا بلْغة ما وقف عليه النحويون من الضوابط المانعة للبس ,ولا بأس أن نقف عليها لورود مآخذ عليها

وفيما ذكره النحويون من دعوى التباس الجملة المعترضة بالحالية يحوجها الدليل لوجوهٍ ثلاثة:
الأول:لم يسندوا- فيما زعموا- دعواهم بالاستشهاد والتعضيد بنصوص قرانية أو مأثور كلام الفصحاء فنراهم يجمعون على القول نفسه واحتمال الخلط بين الجملتين ولم يسوقوا لذلك من الشواهد ما تسند زعمهم وذلك وحده كافٍ لرد تلك الدعوى.
فاللبس منشأوه ما تردد على السنة الفصحاء من شواهد تحتمل فيها الاعتراضية أن تكون حالية ,والمسلَّم به :أنَّ مثل ذلك لم يحفظه لنا نص قرآني ,ولا لسان فصيح., فضلاً عن انّ مثلَ ذلك - لو ورد- لما كان امثال ابن هشام المتتبع لتفصيلات المسألة أن يقف عاجزا عن ايراد أمثلة تسند قوله سوى ما ذكره من احتمال أن تكون الجملة الاعتراضية حالية في قوله الشاعر:
كأنَّ وقد أتى حولٌ كميل أثافيَها حماماتٌ مثولُ "135".
وجواز حاليتها شريطة أن تتقدم على صاحبها "اسم كأنَّ"136" وهو- كما يبدو- شاهد وحيد ارتُكب فيه التأويل ولم يسلم من التكلف مع أن القول باعتراضيتها يُسلمنا من هذا التأويل وعدم التأويل أولى من التأويل.
الثاني:إنَّ قولهم بالتباس المعترضة بالحالية حتى وضعوا ضوابط للتمييز بينهما نفيد منه كثرة ما يقع من التباس بين الجملتين وأقل تقدير: ينبغي أن نقف على شواهد معدودة تلتبس فيها الجملتان بل الأمر بخلاف ذلك لو وقف المتتبع على سعة موارد المعترضة لما وقف على التباس بين الجملتين سوى ما ذكر.
وعليه:فالحد الفاصل لقبول هذا الزعم هو ورود شواهد بين يد البحث تؤكد ذلك اللبس بل كثرة اللبس ولا شواهد تبثت ذلك.
الثالث: من المؤآخذات الواضحة تقريرهم نيابة الجملة الحالية عن المفرد وامتناع ذلك في الجملة المعترضة بوصفه ضابطا للتمييز بينهما,وهو أمر مُفْرَغٌ منه لا يحتاج الى تقريره ,والفات النظر اليه, ولا سيما أنَّ أصل القاعدة في الجمل التي لا محلَّ لا من الإعراب أنها لا تأول بمفردٍ ولا تقع موقعه بل هو ضابط ثابت في أصناف هذه الجمل,فتصنيفه ضمن الضوابط ليس بذي بال ولا يعدُّ مسوِّغاً لمنع اللبس إلاّ أن يكون تأكيداً للقاعدة وإلاّ فلا يحوجنا الأمر اليه.
الرابع: لعلَّ ما يرُدُّ تلك الدعوى سياق الكلام الذي تُقحم فيه الجملة المعترضة,ونظم تركيبه بنحو يحوج فيه أول الكلام - في موارد الجملة المعترضة- الى آخرهِ لاتمام معناه وهو أمر تستغني عنه الجملة الحالية,فضلا عن اختلاف دلالة المعترضة واستقلاليتها عن دلالة الجلة الحالية.
وبيان ذلك: أن الجملة الحالية مّما يحسن الوقوف عليها في سياق الكلام ويتمُّ بها معناه,من ذلك قوله تعالى "لاتقربوا الصلاة وانتم سكارى"137" فقوله تعالى"وأنتم سكارى" جملة حالية ,ومنه قوله تعالى "وما يأتيهم من ذكْرٍ مُحْدَثٍ إلاّ استمعوه وهم يلعبون"138" فجملة "استمعوه" حال من مفعول " يأتيهم",وجملة "وهم يلعبون " حال من فاعل" استمعوه" 139".
من جهةأخرى فإن دلالة الجملة الحالية تفيد بيان هيأة صاحبها فتقدير الكلام في الآية الأولى : حال كونهم سكارى,وفي الآية الثانية :حال كونهم مستمعين,وحال كونهم يلعبون, وهذا وجهٌ اخر به تميز الجملة الحالية عن المعترضة التي لا يُقْصَد منها إلاّ توكيد الكلام ,وتزيينه ,او التنبيه ,والالتفات الى غرض آخر - كما تقدم-
والجملة المعترضة لا يحْسُنُ الوقوف عليها ,ولا يتمُّ بها معنى الكلام حتى يلْحق آخر الكلام بأولهِ ؛ لأنها - كما سبق ذكره- تعترض بين أجزاء الكلام ونحو ذلك قوله تعالى "فإنْ لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة"140"إذ لا يحْسُن الوقوف على الجملة المعترضة "ولن تفعلوا" حتى يحوج الكلام الى تمامه بقوله تعالى "فاتقوا النار",فضلا عمّا في الوقوف عليها من اضطراب نظم الكلام, والإخلال بسبكة ,ونقصان معناه بما يخالف الإعجاز البلاغي .
وعليه: فاختلاف السلوك النحوي في الجملتين المفضي الى اختلاف غرضهما ونظمهما في سياق كلامين مختلفين لحريٌّ به أن يمنع وجه التباس بين الجملين فيما لو سلّمنا بتحقق اللبس بين الجملة المعترضة والحالية.
المسالة الثانية:القيود النحوية:
ويراد بها :تلك العناصر الداخلة في تأليف التراكيب الجملية المحكومة بها,وبه تتميز الجمل عن بعضها.
والجمل - بحسب تلك القيود- تصنف ثلاثة أصناف:
صنف محكوم بقيود لفظية نحو : جملة جواب القسم ,وجملة جواب الشرط غير الجازم ,وصنف محموم بقيود لفظية وقيود معنوية نحو: الاستئنافية والجملةالمعترضة,والجملة التفسيرية , وصنف محكوم بقيود معنوية نحو: الجملة التابعة لما لا محلَّ لها.

الصنف الأول : ما كان محكوماً بقيود لفظية.

1- جملة جواب القسم : وهي جملة محكومة بألفاظ القسم الصريحة نحو قوله تعالى "وأقسموا بالله جهد أيمانهم لا يبعث الله من يموت"141",وأدوات القسم نحو:الواو, واللام الموطئة لجواب القسم ,ولام التوكيد في الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد"142" ,ومنه قوله تعالى" والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين"143".

ب- جملة جواب الشرط غير الجازم :وفيه قيدان واضحان.

الأول: أدوات الشرط غير الجازمة نحو: لو,ولولا,ولمّا,وكيف"144",ومنه قوله تعالى"ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من أحدٍ أبداً"145".

الثاني:أدوات الشرط الجازمة ولم تقترن بإذا أو الفاء ومنها : إنْ,وإذما ,ومهما "146",وأمثالها , ومنه قوله تعالى"وإنْ تعودوانَّعُدْ"147".

ج- جملة صلة الموصول : وهي آية واضحة على تقييدها بالموصول الاسمي أو الحرفي المسبوقة به"148" ,ومنه قوله تعالى" الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله"149".

الصنف الثاني : ما كان مقيدا بقيد معنوي ونخصُّ من هذه الجمل : الجملة التابعة لما لا محلّ له نحو "قام زيد ولم يقم عمرو"150".إذ نلحظ في هذه الجملة أن تبعيتها لما قبلها هو القيد النحوي الذي كان له مدخلية في تأليف بنيتها النحوية , وبالنتيجة امتناع أن يكون لها محل إعرابي.

الصنف الثالث: ما كان محكوما بقيود لفظية وقيود معنوية.

1- الجملة الاستئنافية : فمن قيودها اللفظية المحكومة بها "أم المنقطعة"151" نحو قوله تعالى"هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور"152" . ومنه قول الشاعر الفرزدق:

فيا عجباً حتى كليبٌ تسبني كأنَّ أباها نهشلٌ أو مجاشعُ"153".

ومن قيودها المعنوية قوله تعالى"ولا يحْزُنْك قولُهُم إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون"154",فقوله تعالى "إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون " جملة استئنافية من غير أن يعيِّنها حرف استئناف كما تقدم.

ب-الجملة التفسيرية: وهي او ضح الجمل على تنوع قيودها ,ولا سيما أنها وقعت مقترنة بحرف التفسير ,ومجردة من حرف التفسير"155" .

فمن الأول : اقترانها "بإنْ"156" في قوله تعالى"فأوحينا اليه أنِ اصْنَعِ الفلك بأعيننا"157".

ومن ا لثاني :قوله تعالى "وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم"158" فجملة "لهم مغفرة" جملة مفسرة للمفعول الثاني المحذوف للفعل "وعد" المتعدي لمفعولين"159".

ج- الجملة المعترضة:وهي مدار حديثنا,إذ تخضع الى جملة من القيود .

فمن قيودها اللفظية : الأحرف الداخلة على جملة الاعتراض وتؤلف جزءاً مهما فيها -سنكشف موارده- وإن كانت - في الأصل- أحرف استئناف أو أحرف عطف"160"

وهذه الأحرف هي : الفاء"161" نحو قوله تعالى" ومن دونهما جنتانِ فبأيِّ آلآء ربكما تكذبان- مُدْهآمّتانِ- فباي آلاءِ ربِّكما تكذبانّ "162".

والواو"163" في نحو قوله تعالى " فلمّا وضعتها قالت ربّي إنّي وضعتها أنثى- واللهُ أعلم بما وضعت- وليس الذكر كالأنثى وإني سمّيتها مريم"فجملة " 164"والله أعلم بما وضعت"جملة اعتراض تصدرتها الواو.

وإذ التعليلية"165" في نحو قوله تعالى "ولن ينفعكم اليوم- إذ ظلمتم-أنكم في العذاب مشتركون"166".

و"حتى "الابتدائية"167" في نحو قوله تعالى" وليست التوبة للذين يعملون السيئات- حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الان- ولا الذين يموتون وهم كفّار"168".

وألحق الدكتور قباوة بهذه الأحرف اللام الموطئة للقسم,وهي" الداخلة على أداة الشرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط "169"

يقول في ذلك :"فاللام الموطئة لجواب القسم تُلْحَقُ باحرف الاعتراض ,لأنها تتصدر الجملة الشرطية ,فتجعلها اعتراضية لا محلَّ لها من الأعراب"170".

وأخاله وجها ضعيفاً إذ إنّ الجملة الشرطية اعتراضية وإن لم تدخل عليها اللام الموطئة, ولم تحيلها اللام الى الاعتراض ,فإن وظيفة اللام الموطئة للقسم أن تدخل على أداة الشرط , ولا مدخلية لها في إحالة الجملة الشرطية الى اعتراضية.

ومن الأحرف التي لم يُحصها الدكتور قباوة ضمن الاحرف الداخلة على الاعتراض "إن "المصدرية"171" نحو قوله تعالى"إني أخاف إنْ عصيت ربي عذاب يومٍ عظيم"172".

ومنها"لو" نحو قوله تعالى"فلا أقسم بمواقع النجوم وإنه قسم لو تعلمون عظيم" 173",ونحو ذلك من الشواهد المستفيضة ,وهي أكثر وروداً من صنف الجملة المعترضة المقيدة بالقيود المعنوية التي تكون موارد استشهادها قليلة.

منها: قوله تعالى "ووصيّنا الإنسان بوالديه حملته أمّهُ وهناً على وهنٍ وفصاله في عامين أن أشكر لي ولوالديك إليَّ المصير"174" فجملة "حملته أمهُ وهنا على وهنٍ وفصاله في عامين" اعتراضية "175",ونحوه :الاعتراض بالمنادى في قوله تعالى على لسان إبراهيم"ع" "إذ قال لأبيه يآ أبتِ لم تعْبُدُ ما لا يسمعُ ولا يُبْصِرُ ولا يُغني عنك شيئاً"176".

ومنه : الاعتراض باسم المصدر في قوله تعالى"ما كان لله أن يتخذ ولداً سبحانه إذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون"177".

ومنه : الاعتراض بالفعل الملغى "زيد أظن قائم"178".ونحوه قول الشاعر:

شجاك أظن ربع الظاعنينا ولم يعْبأ لعذْلِ العاذلينا"179"

يظهر مما تقدم أن الأحرف الداخلة في الاعتراض تحقق فائدتين:

الأولى: إنها جزء من البنية التأليفية "النحوية" لجملة الاعتراض تماماً على نحو ما تقدَّم.

الثانية: أنها أحرف لولاها لوقع اللبس بين المعترضة وغيرها.ودوننا الشواهد المتقدمة نحو قول الشاعر:

وقد أدركتني والحوادث جمَّةٌ أسنَّة قوم لا ضعاف ولاعُزْلُ"180".

فجملة "والحوادث جمة"اعتراضية"181" ولولا الواو لوقع اللبس وتوهم السامع أن قوله"الحوادث "فاعل .

وربما أدى حذف الحرف الى اضطراب المعنى وتغيّره لو قُدِّر له أن يُحذف نحو قوله تعالى"وإنه قسمٌ لو تعلمون عظيم"182"قلو قُدِّر "اللو " ألا تكون لتغير مقام الخطاب من الجهل بما هو مخفي وغائب عن العقول الى مرحلة العلم واليقين والشهود.

المسألة الثالثة : البنية التأليفية : تختص الجملة لمعترضة بميزة تميزها عمّا سواها من الجمل عامة, وعن اخوتها مما لا محلَّ لها من الأعراب بأنها من الناحية التأليفية لا تمثل نمطاً جديدا من الجمل, إذ هي ليست بدْعاً من الجمل ولا تؤلف - من حيث بنيتها التاليفية- تركيباً مستقلاً على نحو ما نجده في سائر الجمل الأخرى. فهي صورة منتزعة من نماذج الجمل ,فالجملة الاعتراضية على اختلاف صورها لا تخلو ان تكون:

1- في صورة الجملة الفعلية التي تعترض الكلام نحو قوله تعالى"فإن لم تفعلوا - ولن تفعلوا - فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة" 183".

ب- في صورة الجملة الإسمية نحو قوله تعالى "فلمّا وضعتها قالت ربي إني وضعتها أنثى - والله أعلم بما وضعت- وليس الذكر كالأنثى "184".

ج- في صورة جملة القسم نحو قول الشاعر:

ولولا ثلاثٌ هنَّمن عيشة الفتى - وجدِّك- لم احفلْ متى قام عودي"185".

د- في صورة الجملة الاستئنافية: نحو قوله تعالى " فأتوهنّ من حيث أمركم اللهُ إنَّ اللهَ يحبُّ التوابين ويحبُّ المتطهرين نساؤكم حرثٌ لك" 186".

ه- في صورة الجمل الانشائية نحو:

1- الدعائية في قول الشاعر:

إن سُليمى - والله يكلؤها- ضنّت بشيءٍ ما كان يزرؤها"187".

2- جملة النداء نحو قول جميل بثينة:

يقولون :جاهدْ- يا جميلُ- ,بغزوةٍ وأيِّ جهادٍ , غيرهُنَّ اريد"188".

3 - في صورة الجملة الاستفهامية نحو قوله تعالى " والذين اذا فعلوا فاحشة أو ظلموا انفسهم ذكروا اللهَ فاستغفروا لذنوبهم - ومَنْ يغْفر الذنوب إلا اللهُ - ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون"189"*.

4- في صورة الجملة الأمرية نحو قوله تعالى"ولا تؤمنوا إلا لمن تَبِعَ دينكم - قل إنّ الهدى هدى ان يؤتى أحد مثل ما أوتيتم"190".

5- في صورة الموصول مع صلته نحو قوله تعالى"وجعلوا لله ممّا ذرأ من الحرث والأنعام نصيباً فقالوا هذا لله بزعمهم وهذا لشركائنا..."191"

وقد يعُتَرضُ على هذا المورد بأن جملة الاعتراض لم ترد في صورة جملة الصلة بمفردها ليصح أن نصفها بأنها منتزعة من صورة الجمل الأخرى, ومنها جملة صلة الموصول ,انّما ورد ذكرها بالموصول مع صلته

وبذلك لا يمكن القول بأن الجملة الاعتراضية تقع في إحدى صورها جملة صلة, وعليه: تقتصر في صورها المنتزعة على انماطٍ من الجمل دون أنماطٍ أخرى.
الجواب : يُردُّ هذا الإشكال من وجهين :
الأول: أنَّ قولنا بان جملة الاعتراض حاكية لأنماط الصور الأخرى لا يعني - ضرورة- أن تشتمل على جميع أصناف الجمل ما كان منها ذات محلٍّ أو ليست ذات محل,ولا يعني هذا أنها تمتنع وقوعا أن تكون في صورة الجمل الأخرى التي لم يرد فيها شاهد فصيح انما وجه الامتناع أنها لم تُسمع مثلا في صورة إحدى الجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب نحو: جملة جواب الشرط غير الجازم مطلقا ولم يقترن بالفاء
الثاني: أنه لو كانت جملة الاعتراض لا يشُترطُ فيها استقامة المعنى وإفادته قولاً مفيداً لأمكن قبول أن تقع صلة موصول من غير موصولها قياساً - وإن انعدم استعمالا- لكنها والحال أنها لا تختلف عن سائر الجمل الأخرى من إحراز المعنى التام فيها ووضوح دلالتها ,وعليه فصلة الموصول لا يمكن أن تقع جملة اعتراض لافتقارها الى موصولها.

5- في صورة جملة الشرط : وهي من صور الجمل الأعتراضية الشرطية في سياق جملة شرطية أخرى سيأتي ذكرها*

اعتراض الشرط على الشرط:
وقع كلام بين النحويين في مسألة اعتراض الشرط على الشرط ,وحري بنا أن نعرض النزاع القائم فيها بإيجاز.
أصل الخلاف ليس في مسألة جوازالاعتراض , أو امتناعه ,وإنما في تأويل الشواهد التي توهِم باعتراض الشرط على الشرط وهي ليست منه,أو في ترجيح وجهٍ على وجه.
ولا تخلو المسألة من توهم وغلط جماعة من النحويين والمفسرين – كما زعم ابن هشام"192"- فيما أوردوه على اعتراض الشرط على الشرط منها :
قوله تعالى" وقال موسى يا قومِ إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين" 193", وردّه ابن هشام على أن الآية ليس فيها من الاعتراض شيء"194" وهو الصواب ,وعليه يكون قوله تعالى"فعلى الله توكلوا" جزاء مُعَلَّقٌ على شرطين: أ حدهما متقدم وهو قوله تعالى" إن كنتم آمنتم بالله " والآخر متأخر"195"وهو قوله تعالى"إن مسلمين".
وأظنّ أن مسوِّغ ذلك التعلق أن في الآية تقدير جواب محذوف تعلق بالشرط الثاني دلَّ عليه الجواب الأول,او مجموع قوله تعالى"إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا" مما سوّغ هذا الاستغناء عن ذكره مرة أخرى وبذلك يكون التقدير "يا قومِ إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا وإن كنتم مسلمين فعليه توكلوا".
ولعل ما سوَّغ لجماعة منهم أن يحمل الآية على اعتراض الشرط على الشرط ما التمسوه من تأويل أو تقدير في الآية الكريمة نفيده من قولهم"إن د خلت الدار فأنت طالق وإن كلمت زيداً"196",ومن التقدير المتقدم على نية جزاء مُعَلَّق به شرطان : الأول متقدم والثاني متأخرأي :جواب محذوف مقَّدَر.
فأقول: لوتمَّ صحة القياس الوارد في الآية على المثل المذكورلاقتضى ذلك تقديرواو محذوفة في قوله تعالى"إن كنتم مسلمين " كماتقدم على تقدير"وإن كنتم مسلمين",هذا أولاً, وثانياً :أن الجواب الذي تعلق بالشرطين وقد توسط بينهما لا يمنع أن يتأخر تقديرا لأن مَن منع حمل الاية على الاعتراض لم يمنع تعلق الجزاء بالشرطين اولهما متقدم وثانيهما متأخر .
من هنا جاز لمَنْ حمل الآية على الاعتراض أن يتأول جزاء الشرطين على نية التأخير فيكون التقدير"إن كنتم مؤمنين وإن كنتم مسلمين فعليه توكلوا".
لكنه رأي- وإن لمسنا له وجهاً – فهو لايخلو من تكلُّفٍ ,والتأويل أولى من عدم التأويل ,وإنما يُلجأ الى مثل هذا إذا انقطع سبيل الظاهر عن المعنى التام والتوجيه الحسن والقرينة اللفظية.
ومِّما ورد من الشواهد على اعتراض الشرط على الشرط ما تأولوه في قوله تعالى" هم الذين كفروا وصدوكم عن المسجد الحرام معكوفاً أن يبلغ َمحِلَّه ولولا رجالٌ مؤمنون ونساءٌ مؤمنات لم تعلموهم أن تطؤوهم فتصيبكم منهم معرَّة بغير علمٍ ليُدْخِلَ اللهُ برحمته مَنْ بشاء لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذاباً أليماً"197".
فالشرط الأول "لولا",والشرط الثاني"لو" وجوابهما"لعذبنا"وقد ارتضى ابن هشام هذا الرأي"198", وما بين الشرطين تفصيل لمتعلق" لولا" وهو"رجال مؤمنون ونساء مؤمنات "والاعتراض حصل بالشرط الثاني"لو".
وعلى هذا الرأي فإنَّ الضمير في "تزيلوا"عائد على المؤمنين والمؤمنات فاستحق
أن يكون جوابهما "لعذبنا" .
وقيل فيه: هو ضمير عائد على "من يشاء "كأنه قال:"ليدخل الله من يشاء في رحمته لو تزيلوا هم وتميزوا وآمنوا لعذبنا الذين كتب الله عليهم إنهم لا يؤمنون" 199".

أمّا جواب لولا محذوف تقديرهُ: لولا ذلك لما كفَّ أيديكم عنهم ,ويدلَّ عليه لفظ الآية المتقدمة" وهو الذي كفَّ أيديكم عنهم وأيديهم عنكم" والى هذا الوجه رجحت كلمة المفسرين والنحويين "200".

وأجاز الزمخشري – تعضيداً للرأي الأول – أن يكون "العذبنا" جواباً للشرطين,ومسوِّغه لديه :أنَّ"لو" يتضمن ذكر "لولا" وبذلك يكون مرجع الشرطين الى معنى واحد جوابهما"لعذبنا"201".

وردّ هذا التعليل أبو حيان الأندلسي بحجة: أن متعلق "لولا" غير متعلق "لو",فالمعنى في الأولى"لولا وطأ قوم مؤمنين ,والمعنى في الثانية:لو تميزوا من الكفار وهذا معنى مغاير للأول مغايرة ظاهرة"202".

ونود هنا أن نبسط الكلام في وقفةٍ تحليليةٍ بيانيةٍ: فعلى الرغم من جواز الوجهين وقبولهما غير أنَّ القول بحذف جواب "لولا"وتقديره أرجح وجهاً وأسند حجةً وأقوى دليلاً وأدعى لنظم السياق, فالآية في مقطعها"لولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم أن تطؤوهم فتصيبكم منهم معرَّة بغير علم"كانت في مقام دفع ضرر الوطء أوالقتل لخليط الرجال المؤمنين والنساء المؤمنات,وفي دفع "معرَّة"مكروه وإثم يمكن أن ينال المؤمنين لو لم يكفّ الله ايديهم عن الرجال المؤمنين والنساء المؤمنات.

وعليه لا بدّ أن يكون جواب "لولا" في لفظه أو معناه يُناسب ما عرضته الآية من أحوال المؤمنين والمؤمنات وهوالكف عما لو وقع لاصابتهم معرَّة فكان الجواب متقدما في لفظه لصريح قوله تعالى"وهو الذي كفَّ أيديهم عنكم وأيديكم عنهم"203"ومسوِّغ هذا التقديم سياق الآيات الذي يستنطق بعضها بعضا ,ويستنطق آخرها اولها ,ويدلُّ أولها على آخرها.

وليس هذا فحسب وإنما السكوت عن الجواب من أن يذكر - مقترناً "بلولا"- فيه من بدائع النظم القرآني وبراعة سبكه أن المولى "عزوجل" سكت عنه لعلم السامع به لدلالة ما سبق ذكره كما لو انك تخبر عن أمر عظيم يمكن أن يقع فتتداركه بأمر آخر نحو قولنا:محمد منقذ البشرية ولولا محمد,فضلاً عن غاية أخرى لتعظم نعمة المولى"عزوجل "في نفوس المؤمنين وأن لولا لطفه ورحمته بهم لوقع القتل فيهم "ليدخل الله برحمته من يشاء"

فإن قيل:إنَّ الوطء والقتلَ لو تمّ إنما يكون بأيديهم,وإنفاذ هذا البلاء بأيديهم نوع من العذاب,لأنَّ العذاب بكون بالأيدي لقوله تعالى"قاتلوهم يعذّبْهم الله بايديكم"204"فيكون قوله تعالى"لعذبنا" متضمناً معنى" لما كف ايديكم عنهم" " وذلك يسوِّغ أن يقع "لعذبنا جوابا"للولا"كما هو جواب" للو".

يجاب عنه:أولاً:أن هذا التوجيه ليس ممتنعاً بل له وجه ذو قبول يعتَدُّ بها وإنما الحرص في الوقوف على ما هو أتم وأقوى.

ثانياً: لا يُنْكر أن العذاب في قوله تعالى"لعذّبنا" يكون بأيدي المؤمنين لكنّ خصوص هذا الجواب يكون لأقرب الشرطين وهو"لو" لقرينة قوله تعالى" لو تزيلوا لعذبنا" فصرف هذا الجواب" للولا"- بهذا التأويل فضلا عن تمام معنى الشرط في قوله تعالى "لولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات" بجوابها المحذوف المدلول عليه بآية سابقة - لا يحوجنا اليه شيء.

سعة موارده .

تبين من الخصيصة المتقدمة أن تنوع أنماط الجملة المعترضة يشير الى سعة مواردها وتعددها وتنوعها بنحو تعُدُّ من أكثر الجمل استيعابا وأوسعها استعمالاً.

ولو تتبع المستقرىء مواطنها في النصوص القرانية والشواهد الشعرية لانتهى الى ذلك, إذ أحصى ابن هشام من موارد إقحامها سبعة عشر مورداً "205", فهي بذلك تفوق الجملة الاستئنافية , والتفسيرية ,وجملة جواب القسم, وجملة جواب الشرط الجازم بغير الفاء وإذا ,وجملة صلة الموصول , والجملة التابعة لما لا محل له.

وعن استفاضة شواهدها وكثرة مواردها في كلام العرب ما وقف على وصفه ابن جني بقوله"والاعتراض في شعر العرب ومنثورها كثير وحسن....."206" وهي على النحو الآتي :

1- وقوعها بين الفعل والفاعل نحو قول الشاعر:

وقد أدركتني – والحوادثُ جمّةٌ - أسنَّةُ قومٍ لا ضِعافٌ ولا عُزْلُ."207".

2-وقوعها بين الفعل ومفعوله"مقول القول" نحو قوله تعالى "ولئن أصابكم فضل من الله ليقولَنَّ –كأنْ لم تكن بينكم وبينه مودَّةٌ – ياليتني كنت معهم...."208" .

2- وقوعها بين المبتدأ والخبر نحو قوله تعالى "والذين آمنوا وعملوا الصالحات - لا نُكلِّفُ نفساً إلاّ وسعها- أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون"209"

3- وقوعها بين الشرط وجوابه نحو قوله تعالى" فإن لم تفعلو - ولن تفعلوا- فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة...."210", ونحوه قوله تعالى "إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى..."211"

4- وقوعها بين القسم وجوابه نحو قوله تعالى" قال الحقَّ- والحقَّ أقول- لاملأنَّ جهنم منكم أجمعين"212"
5- وقوعها بين الموصوف وصفته نحو قوله تعالى" فلا أُقسم بمواقع النجوم وإنه قسم – لو تعلمون- عظيم....."213" .
6- وقوعها بين الموصول وصلته نحو قول الشاعر:
ذاك الذي - وأبيك - يعْرِفُ مالكاً والحقُّ يدمغُ تَرُّهات الباطل"214".
7- وقوعها بين أجزاء الصلة نحو قوله تعالى" والذين كسبوا السيئات - جزاء سيئة بمثلها- وترهقهم ذلة"215".
10- وقوعها بين المتضايفين نحو قولهم" هذا غلام - والله - زيدٍ" 216", ونحوه " لا أخا - فاعلم- لزيد"217".
11- وقوعها بين الجار والمجرور نحو قولهم "اشتريته بأرى- بألف درهم"218"
12- وقوعها بين الحرف الناسخ وما دخلت عليه نحو قول الشاعر :
كأنَّ- وقد أتى حولٌ كميل- أثافيها حمامات مثول"219".
13- وقوعها بين الحرف وتوكيده نحو قول الشاعر:
ليت - وهل ينفعُ شيئاً ليت- ليت شباباً بوعَ فاشتريتُ"220".
14- وقوعها بين حرف التنفيس والفعل نحو قول الشاعر
وما أدري وسوف- أخال- أدري أقومُ آلَ حصْنٍ أم نسآءُ"221".
15- وقوعها بين قد والفعل نحو قول الشاعر:
أخالدُ قد - والله- أوطات عشوةً وما قائل المعروف فينا يُعَنِّفُ"222"
16- وقوعها بين حرف النفي ومنفيه نحو قول الشاعر:
ولا- أراها - تزال ظالمة تُحْدِثُ لي نكبةٌ وتنكؤها"223"
17- وقوعها بين جملتين مستقلتين نحو قوله تعالى"فقأتوهنَّ من حيث أمركم الله - إنّ الله يُحِبُّ التوابين ويُحِبُّ المتطهرين- نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم انّى شئتم...."224".
18 - وقوعها بين المبدل منه والبدل , ذكره الزمخشري في معرض وقوفه على قوله تعالى "واذكر في الكتاب إبراهيم إنّه كان صِدِّيقاً نبيّاً إذ قال لأبيه يآ أبتِ لم تعْبُدُ ما لا يسمعُ ولا يُبْصِرُ ولا يُغْني عنك شيئاً"225".
إذ وقعت جملةُ الاعتراض "إنّه كان صديقاً نبياً" بين قوله تعالى"إبراهيم"وقوله تعالى"إذ قال"226".
نلحظ في النصوص والشواهد التي بين ايدينا أنها تقع على ثلاثة أصناف :
الصنف الأول: ما وافق القياس وأسنده الاستعمال وهو على نحوين:
نحوٍ شاع استعماله وانتظمت شواهده كثرة نحو قوع الجملة الاعتراضية بين الفعل والفاعل ,و بين الفعل والمفعول ,وبين المبيتدأ والخبر,وبين الشرط وجزائه ,وبين القسم وجوابه, ونحوها.
ونحوٍ استسيغ استعماله ويراد منه ما لا يبلغ حدَّ الكثرة ما تقدم من الموارد ولا يبلغ حدَّ الندرة والقلة ما سيرد في غيرها,ولعلَّ منها ما تقع فيه جملة الاعتراض بين الموصول وصلته , وبين الحرف الناسخ ومدخوله ,وبين الحرف وتوكيده,وبين حرف التنفيس والفعل ونحوها .
الصنف الثاني : ما وافق القياس ونُدر استعمالاً,ومنه وقوع جملة الاعتراض بين قد والفعل .
ولعلنا نعثر على الشاهد والشاهدين من مثل هذا المورد ,إذ يُفصل بجملة القسم بين قد والفعل فصلا لايبْعُد أن يكون قبيحاً,ولعل الشاعر قد يضطره الوزن وغيره من الضرورات الى ارتكاب مثل هذا الاعتراض فتُحمل - بحسب زعمنا - محمل الندرة أو القلّة وإلافإنك لا تجد نصاً قرانياً أو نثريا قصد فيه المتكلم الى مثل هذا الاعتراض.
الصنف الثالث: وهو ما لم يوافق القياس وإن سُمع مثله استعمالاً نحو قولهم في وقوع جملة الاعتراض بين المتضايفين"هذا غلام - والله- زيدٍ"227" , إذ إنَّ الفصل بين المتضايفين ,وبين الجار والمجرور قبيح لأنه فصل - كما اشرنا - بين جزأين لاينفصلان عن بعضهما بمنزلة الكلمة الواحدة, ولا يبْعُد أن يعتور المعنى من الارباك ما يفسده وما يضطراب به تركيب الكلام, ولو قُدر لعلامة الجر أن لا تُذكرفي المضاف اليه لتوهم السامع أن المراد من "زيد " منادى وليس مجروراً بالاضافة.
الاعتراض في الاعتراض :

وهو من سمات ومظاهر تلك السعة والمرونة في الجملة المعترضة ويُقصد منه: إقحام جملة معترضة في جملة معترضة أخرى,وتُعدُّ هذه من خصائص الجملة المعترضة أي:إنها ذات كينونةٍ و بناء تركيبي يتسع دلالةً وتتوسع دلالتُه ليشمل اكثر من جملة اعتراضية في سياق كلام واحد .

ومن ذلك: ما ورد في قوله تعالى"ولو أنَّ أهلَ القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركاتٍ من السمآءِ والأرض ولكن كذّبوا فأخذناهم بما كان يكسبون "228".

فقد عزا الزركشي رأياً للزمخشري يذهب فيه الى أنّ في الآية الكريمة سبع جمل اعتراضية وهي"جملة الشرط " ولو ان اهل القرى" ,وجملة "اتقوا", وجملة"لفتحنا " ,وجملة"وكذبوا" وجملة"فأخذناهم" وجملة "بما كانوا يكسبون" 229".نلحظ في هذا التوجيه أمرين: الأول: أنّ المتتبع لهذا الرأي لا يجده في كلام الزمخشري ولا سيما في كشافه وهو ما أكده الزركشي ,أمّا توجيه الزمخشري للآية الكريمة أن الآية بمجملها من قوله تعالى ولو أنَّ أهل القرى....الى قوله تعالى" فاخذناهم بما كانوا يكسبون" وقعت اعتراضاً بين المعطوف عليه في الاية السابقة من قوله تعالى " فاخذناهم بما كانوا يكسبون" وبين المعطوف في اية اللاحقة من قوله تعالى " افأمن أهل القرى"230", وزاد اخرون ان في الآية ثماني جمل اعتراضية "231" , ووذهب الدكتور فخر الدين قباوة الى أن في الآية تسع جمل "232", ولا تخلو تخريجاتهم من تكلف في التاويل وكانهم كووا عنق الآية طيّا لينتزعوا منها الثماني والتسع ينظر في محله ليس هذا مقامه"233"

ولو التمست لهذا التوجيه تخريجا فهو - بحسب الظن- على احتمال تقديرات عديدة كأن تكون الآية على تقدير"ولو أن اهل القرى اتقوا لفتحنا عليهم ... " فتكون جملة "آمنوا "معترضة,وعلى تقدير"ولو أن أهل القرى آمنوا لفتحنا عليهم...." فتكون جملة"اتقوا"معترضة ,وعلى تقدير" ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا ولكن كذّبوا ...." فتكون جملة "لفتحنا "معترضة,وعلىتقدير"ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض فأخذناهم بما كانو ا يكسبون"فتكون جملة"ولكن كذّبوا" معترضة,وعلى تقدير"ولو أنَّ أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذّبوا أفأمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتاً وهم نائمون"فتكون جملة"فأخذناهم بما كانوا يكسبون "معترضة.

فعلى هذه التخريجات فإن الآية اشتملت على خمس جمل معترضة وليست سبعا إلاّ إذا قلنا على تأويل آخر إنَّ قوله تعالى " بركاتٍ من السماء والأرض "وقعت معترضة على تقدير "ولو أن اهل القرى امنوا واتقوا لفتحنا عليهم ولكن كذبوا....."غير أنه تأويل لم يُقرّ به الزركشي ولم يذكره أو ينسبه لأحد فضلاً عن أن قوله تعالى"بركات من السماء والأرض "جزءمتعلق بتمام معنى قوله تعالى"لفتحنا عليهم" وإن كان الوقوف عليها يفي بالمعنى إجمالاً وتكون جملة "بركات من السمآء والأرض "بيانا لذلك الفتح الألهي .

فتلك اذن ست جمل , نعم يحتمل المقام لو عددنا جملة " وهم لا يشعرون" اعتراضية فتكون سبع جمل.

أمّا زعم الزركشي أن جملة"فأخذناهم "معترضة"234" فلا أحسبه توجيهاً صائبا لأن التقدير سيكون ".....ولكن كذّبوا بما كانوايكسبون"

وليس المعنى صحيحا ولا يستقيم بحالٍ بل هو تقدير يُفسْد معنى الآية الكريمة لأن الأخذ جزاءٌ لما كسبوه فلا معنى للتكذيب هنا .

أمّا الجملة السابعة فهي الآية الكريمة بمجملها من قوله تعالى"ولو أنّ أهلّ القرى آمنوا .....الى قوله تعالى"بما كانوا يسكبون" وقعت اعتراضية كما اشار اليه الزمخشري.

وعلى هذا فالآية وما تتضمنه تشتمل على سبع جملٍ وليس في الآية سبعُ جمل كما اشار اليها الزركشي.

وأرى بعد هذا أن الآية بضميمة الآية اللاحقة لها تشتمل على ثلاثِ جملٍ اعتراضية.

الأولى: قوله تعالى"ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض" وقعت اعتراضية بين المعطوف عليه في الآية السابقة"وهم لا يشعرون" وبين قوله تعالى في الآية اللاحقة"أفأمن أهل القرى ...".

الثانية : قوله تعالى"ولكن كذّبوا".

الثالثة : قوله تعالى" فأخذناهم بما كانوا يكسبون".

ومن الشواهد الأخرى قوله تعالى" وقيل يا أرضُ ابلعي مآءكِ ويا سمآءُ أقلعي وغيضَ المآءُ واستوت على الجودي وقيل بُعْداً للقوم الظالمين"235".

ففي الآية ثلاث جملٍ اعتراضيةٍ :

الأولى: قوله تعالى " ويا سماء أقلعي ".

الثانية: قوله تعالى"وغيض الماءُ".

الثالث : قوله تعالى"واستوت على الجودي".

ومن الاعتراض في الاعتراض قوله تعالى"وإنه لقسم لو تعلمون عظيم"236".

فالاعتراض الأول هو الآيه بمجملها"وإنه قسم لو تعلمون عظيم"إذ وقعت اعتراضية بين قوله تعالى"فلا أُقسمُ بمواقع النجوم"237", وقوله تعالى"إنه لقرآن كريم"238".
والاعتراض الثاني هو ما تضمنته الاية الكريمة من اعتراض"لو تعلمون"بين الصفة والموصوف"

نتائج البحث:

بعد أن ألقيت بمرساة بحثي على الساحل تمخَّض البحث عن جملة من النتائج وهي:

1- يُعَدُّ البحث دراسة تحليلية"وصفية"للجملة المعترضة متناولاًفيها السلوك النحوي لجملة الاعتراض بوجهٍ خاص في ضوء السلوك النحوي العام للجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب بوجهٍ عام.
2- لمصطلح الاعتراض تداخل واضح في الدرس النحوي والبلاغي إذ لا يختلف معنى الاعتراض - في غرضه العام- لدى النحويين منه لدى البلاغيين فكلا الدرسين يذهبان الى الغرض نفسه على تفصيل وتتبع ودقة في تحرّي معناه لدى البلاغيين ولا سيما أن الاعتراض في الدرس البلاغي مصطلح عرضة لتتداخل مصطلحات بلاغية أحرى مما جعله مصطلحا غير مستقرٍّ في ضوء هذا التداخل فذهب بعضهم الى تسميته التفاتا وبعض أطلق عليه تسمية الاستدراك وآخرون أسموه حشواً,فضلاً عما وقع من الكلام بين البلاغيين بشأن موقع الاعتراض من اشتراط وقوعه في أثناء الكلام على رأي الجمهور,وعدم اشتراط وقوعه أثناء الكلام وجواز وقوعه آخر الكلام لدى فرقة أخرى.وما انتهت اليه بعض المصطلحات من تداخل معانيها بمعنى الاعتراض ولو من وجه,ومنها مصطلح التكميل,والتتميم,والتذييل.
3- وضوح مصطلح الاعتراض في الدرس النحوي ,فهو واضح المعالم لا تداخل فيه كما نلحظ ذلك لدى البلاغيين.
4- تتوجه عناية الرس النحوي بالجملة المعترضة بوصفها تركيباً من التراكيب النحوية التي يُلَحظ فيها أثر العامل من انعدام أثره على التركيب.
5- وقفنا في حدِّ الجملة المعترضة - فيما اشتملت عليه كلمات النحويين- على قيود ثلاثة:

القيد البياني"البلاغي" وبه تتعين الوظيفة النحوية لجملة الاعتراض من أنها تفيد تقوية الكلام "توكيده" ,وتحسينه, ولحريٌّ أن يضاف الى هذا القيد ما يجعله أشمل غرضا وأوسع فائدة فيما وقفنا عليه من جمل

اعتراض لم تفد توكيداً أو تحسينا وإنما إلماحاً للتنبيه على حالٍ من أحوالِ المتكلم والالتفات الى قصد من مقاصده .

القيد النحوي:وهي أن لا تكون ذات محلٍّ من الإعراب ,وعلى حدّ قول الرضي:ليست معمولة لشيء.

القيد الاحترازي :هو أن تعترض الكلام بنحو يشعر باستقلالها في وسطه وارتباط أو ل الكلام بآخره.

فنخلص الى تعريف جامع لتلك القيود ذكره السيوطي فيما تقدَّم.

6- وقفنا على جملة خصائص مشتركة في السلوك النحوي التي لا محل لها من الإعراب وهي: التسمية بالبعدية النحوية وهي تسمية مرادفة لمعنى العامل وأثره في التركيب .

وعلى الرغم من أنها جمل ليست ذات محلٍّ من الإعراب بمعنى أنّها ليست ذات بعدية نحويةإلاّ أن سلوكها النحوي لا يمنع قبولها توجيهات نحوية .

وقد صُنِّفت الجمل - بحسب البعدية النحوية والتوجيه النحوي- الى صنفين:

الأول:ما تحتمل التأويل أوالتوجيه النحوي نحو الجملة الاستئنافية,والجملة التفسيرية,ومنها جملة الاعتراض كما تقدم من صور ذلك التوجيه نحو ندرة تأويلها بالحالية, وأرجحية تأويلها بجملة .

القسم .الثاني: ما لا يحتمل التأويل او التوجيه النحوي نحو:جملة جواب الشرط غيرالجازم مطلقا ,وجملة صلة الموصول, والجملة التابعة لما لا محل له.

7- اشتهرت بين النحويين مسالة التباس الجملة المعترضة بالجملة الحالية ,و وضعوا ضوابط للتمييز بينهما ,وتلك مسألة احتاجت منا الى وقفة تأمل وإنعام نظر مضعفين أدلتهم من ثلاثة وجوه.

الأول: افتقار دعواهم الى الشواهد الفصيحة التي تسندها .

الثاني: بعض تلك الضوابط أمر مُفْرِغٌ منه اقتضته طبيعة الجملة المعترضة التي تختلف عن الجملة الحالية من انها لا تتأول بمفرد مثلا فلا وجه لذكرها ولا يعُدُّ مائزاً لها عن الجملة الحالية إلاّ إذا عُدّ ذكرُهُ تقريراً وتأكيداً للقاعدة النحوية المقررة.ونحوه الأ تَرِد الجملة الحالية انشائية وجواز ورود المعنرضة انشائية.

الثالث: وهو وجهٌ قويٌّ لمنع اللبس ووقوع الاشتباه فيما لو تم ذلك نفيده من موقع الجملة المعترضة في الكلام إذ إن الاعتراض المتوسط بين أجزاء الكلام لا يتُمُّ به معنى الكلام حتى يلحق آخر الكلام بأوله إذ لا يمكن الوقوف على معنى قوله تعالى"فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا "ما لم يتُمُّ معنى الآية الكريمة بقوله تعالى"فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة",وليس كذلك المعنى المتحقق بالجملة الحالية إذ يصح الوقوف على جملة الحال وبها يتم المعنى نحو قوله تعالى "لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى" فلو وقف القارىء على جملة الحال لافاد معنى وإن كان تمامه في قوله تعالى"حتى تعلموا ما تقولون".

8- تحتكم جميع الجمل الى قيود نحوية تدخل- بوصفها عناصر مهمة- في تأليف بنيتها النحوية .

وخصصنا بالدراسة منها الجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب ,وكانت الجملة المعترضة مما تنوعت فيها تلك القيود بين قيود لفظية نحو: الأحرف الداخلة في الاعتراض كالواو ,والفاء,وحتى, وإذ التعليلية, وألحقنا بها إن المصدرية, ولو,وقيود معنوية: نحو الاعتراض بالفعل الملغى"أظن"

9- يكشف السلوك النحوي لجملة الاعتراض عن خصيصة تنفرد بها جملة الاعتراض هي أنها لم تكن بدعا من الجمل, إذ لم تكن جملة جديدة أو مستقلة في تأليف بنيتها النحوية أو عناصرها التأليفية, إنما كانت صورة منتزعة وحاكية لنماذج من الصور الأخرى للجمل فتكون في صورةالجملةالخبرية"الاسمية ,والفعلية بأنواعها المتعددة ,والشرطية ,والقسمية,والانشائية نحو الدعائية ,وغير ذلك.

10- وقع كلام في مسألة اعتراض الشرط على الشرط ومنشأ الخلاف فيها :ما توهمه بعض النحويين في تأويل جملة من الشواهد وحملوها على الاعتراض وقد ردَّها ابن هشام ,وأجاز وقوع الاعتراض في سياق اعتراض آخر على الرغم من رجحان وجه آخرعليه نحو ما تقدَّم في الشواهد المذكورة واتفقت عليه كلمة جماعة المفسرين.,وكنا اليه أكثر ميلا وركونا.

11 - لحظنا في تنوع صورالجملة المعترضة وتعدد نماذجها ما يدل على سعة مواردها وتصدرها لمساحة واسعة من الاستشهاد بها ,إذ أحصى ابن هشام من مواردها سبعةعشر مورداً بما استُفيض منها في القرآن ومأثور كلام الفصحاء .

12- أفدنا من سعة تلك الموارد أصنافا ثلاثةً لجملة الاعتراض :

صنف وافق القياس وشاع استعمالاً ,وصنف وافق القياس وأسنده الاستعمال وإن لم يُشَع,وصنف وافق القياس ولم يسنده الاستعمال وإن سُمِعَ مثلهُ .

13- عرضنا بين يدي البحث جملة من الشواهد القرآنية التي تكشف عن مظاهر تلك السعة في مواردها, وعن فريدة تميزت بها الجملة المعنرضة هي استيعاب السياق الذي يرد فيه الاعتراض لأكثر من جملة واحدة

فهرس الهوامش:

1- سورة فاطر:آية / 3
2- البرهان في علوم القرآن: 4/67
3-سورة الكهف: آية/ 18.
4- البرهان: 4/67.
5- المصدر نفسه: 4/67.
6- الخصائص:1/171 .
7- مغني اللبيب: 2/37 .
8- ينظر: المصدر نفسه:2/72- 87,وإعراب الجمل واشباه الجمل: 138- 139.
9- ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: 153.
10- سورة الحاقة:آية/1-2.
11- ينظر: مغني اللبيب:2/74,وإعراب الجمل: 165.
12- سورة مريم: آية/30.
13- ينظر : مغني اللبيب:2/72.
14- سورة النساء:آية/43.
15- ينظر: مغني اللبيب:2/87.
16- سورة الشعراء:آية/132-134.
17- ينظر:مغني اللبيب:2/45-71.
18- سورة الكهف:آية/83-84.
19- ينظر:مغني اللبيب:2/45.
20 ينظر:مغني اللبيب:2/56.
21- سورة آل عمران:آية/36.
22- ينظر: مغني اللبيب2/66.
23- سورة ياسين:آية/2-3.
24- ينظر:مغني اللبيب:271.
25- سورة الفاتحة:آية/7.
26- الكتاب : 1/25.
27- سورة البقرة:آية/ 184.
28- تفسير القرطبي:2/90, والبحر المحيط:2/44.
29- من محاضرات الكتور هادي نهر لطلبة الدراسات الأولية.
* لليلاغيين كلام في ذلك اكثر توسعة وأدق تفصيلاوأوسع تسامحا من النحويين سنعرض له بتفصيل لاحقا.
30- العمدة في محاسن الشعر وآدآبه:2/36.
* الالتفات : هو العدول من اسلوب كلام الى اسلوب اخر مخالف للاول ينظر : الطراز المتضمن لأسرارا البلاغة وحقائق اإعجاز : 2/ 123 .
* ذكرالقزويني في الإيضاح بعد أن أورد تعريف الاعتراض أنّ ثمّة خلافاً وقع بين البلاغيين مناطه:أن يكون الاعتراض لا يفيد دفع توهُّمٍ يخالف المقصود بخلاف رأي الجمهور في كون الاعتراض أفاد دفع توهُّم المقصود,وكانوا هؤلآءِعلى فرقتين : فرقة ذهبت الى عدم اشتراط وقوع الاعتراض في أثناء الكلام,أو

بين كلامين متصلين,لجواز أن يقع لديهم في آخر الكلام,وفرقة تتفق مع رأي الجمهورفي وجوب وقوع الاعتراض في أثناء الكلام لكنّها لا تشترط أن يكون جملة او اكثر من جملة.
وممّا يشعر به هذا الاختلاف في موارد وقوع الاعتراض أنّ الاعتراض كان عُرْضَةً لتداخل مصطلحات اخرى فيه ممّا يوهم احيانا - لورودها في المواضع نفسها التي يقع فيها الاعتراض -أنّها تؤدي الغرض نفسه وهي : مصطلح التذييل, والتكميل , والتتميم.
فالتذييل:كما عرّفه البلاغييون:هو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها نحو قوله تعالى "وقل جاء الحقُّ وزهق الباطلُ إنّ الباطلَ كان زهوقاً". الإسراء : آية/ 18
والتكميل:ويسمّى الاحتراس:وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه وهو ضربان :ضرب يتوسط الكلام نحو قول طرفة:

فسقى ديارك غير مفسدها صوب الربيع وديمة تهمي

وضرب يقع آخر الكلام نحو قوله تعالى"فسوف يأتي الله بقوم يحبّهم ويحبونه اذلّةٍ على المؤمنين اعزّةٍ على الكافرين". المائدة : آية / 54.
والتتميم:هو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة تفيد نكتة المبالغة نحو قوله تعالى "ويطعمون الطعام على حبِّه " . الدهر : آية / 8 أي: مع حبِّه ِويعود الضمير للطعامِ وبذلك يكون التتميم أقرب المصطلحات دلالة او غرضا وفائدة من الاعتراض المفيد فائدة دفع توهم خلاف المقصود.لمزيد من التفصيل ينظر" الإيضاح في علوم البلاغة :1/201- 209, والبليغ في المعاني والبيان والبديع :170, 171, 172, وديوان طرفة بن العبد : 119.

31- ينظر: البرهان:3/56.
32- ينظر: العمدة:2/36.
33- سورة البقرة:آية/133.
34- ينظر: الكشاف:1/220.

* لا أحسب أن منشأ هذا الخلط هو التوهم , أو امر آخر ؛ لأن مصطلح الاستئناف ويراد به الاعتراض بات مستقرا وواضحا لدى بعض البيانيين من أنهم يطلقون على الاعتراض استئنافا , إذ لم تشترط طائفة منهم في اثناء الكلام , فقد يأتي في آخره , وعليه لا يبعد ان يكون الزمخشري من علماء البيان الذين استساغوا هذاالمصطلح كما ورد ذلك في بعض موارد احتجاجه بآي الذكر الحكيم .
* تقدم تفصيل ذلك في الهامش السابق من بسط الحديث عن المصطلحات المتداخلة مع مصطلح الاعتراض فراجع .

35- مغني اللبيب:2/49,وينظر:إعراب الجمل وأشباه الجمل: 67.
36- شرح الكافية في النحو:1/257.
37- التعريفات: 92:
38- البرهان:3/56.
39- التعريفات: 92.
40- ديوان امرىء القيس: 18
41- شرح القصائد السبع: للزوزني : 23.
42- شعر زهير: 47
43- ينظر :شرح القصائد السبع:74.
44- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب:2/45,.
45- سورة البقرة:آية:
46- تفسير الكشاف:1/131.
47- ديوان زهير:ص47.
48- إعراب الجمل وأشباه الجمل:ص68.
49- الخصائص:1/337.
50- شرح شواهد المغني:ص806.
51- ديوان زهير:ص132,وينظركشرح شواهد المغني "820.
52- همع الهوامع :1/247.
53- سورة آل عمران:آية/62.
54- ينظر: شرح ابن عقيل:1/213.

55- الكتاب :1/55.
56- سورة الأنعام:أية/96
57- ينظر:هامش كتاب سيبويه:1/174.
58- ديوان ذي الرِّمّة: 105.
59- الكتاب :2/166.
60- سورة الواقعة:آية/75-79.
61- الكتاب:1/175.
62- سورة إبراهيم:آية/47.
63- الكتاب:1/174.
64- مغني اللبيب:2/55.
65- المصدر نفسه:2/55.
66- المصدر نفسه:2/55.
67- الكتاب:1/157.
68- المصدر نفسه:1/176..
69- المصدر نفسه:2/ 176.
70- المصدر نفسه:1/175-176.
71- ينظر :مغني اللبيب:2/51,وإعراب الجمل وأشباه الجمل: 23.
72- سورة الكهف:آية/83-84.
73- سورة يونس:آية/65.
74- سورة البقرة:آية/71.
75- ينظر:مغني اللبيب:2/47.
76- ينظر: المصدر نفسه:2/47.
77- سورة الصافات:آية/7-7.
78- ينظر: مغني اللبيب:2/46.
79- ينظر : مجمع البيان في تفسير القران : 8/ 295 .
80- ينظر:إملاء ما منَّ به الرحمن:2/205.
81- ينظر:مغني اللبيب:2/46.
82- ينظر:معاني القرآن للنحاس : 6/ 10 .
83- سورة ياسين:أية/2.
84- سورة الأنبيآء:آية/57.
85- سورة مريم:آية/71.
86- سورة مريم:آية/70.
87- ينظر:مغني اللبيب:2/66.
88- ينظر:تفسير البحر المحيط:6/197.
89- ينظر:المصدر نفسه:6/197.
*وفي رواية: تعال فإن عاهدتني لا تخونني. .....
90- ديوان الفرزدق: 153
91- مغني اللبيب:2/67.
92- سورة آل عمران:آية/59.
93- مغني اللبيب:2/62.
94- سورة الأنبيآء:آية/3.
95- ينظر:مغني اللبيب:2/61.
96- ينظر:الكشاف: 3/ 102.
97- ينظر:مغني اللبيب:2/61.
98- ينظر:مغني اللبيب:2/2/71,وإعراب الجمل وأشباه الجمل: 96 , 97, 102.
99- سورة الفرقان:آية/41.

100- مغني اللبيب:2/71.
101- مغني اللبيب:2/71,وينظر:إعراب الجمل وأشباه الجمل: 110.
102- مغني اللبيب:2/72,وينظر:إعراب الجمل وأشباه الجمل: 126.
103- ينظر :شرح شواهد المغني: 624.
104- ينظر:مغني اللبيب:2/55
105- ينظر :شرح شواهد المغني: 328.
106- ينظر:مغني اللبيب:2/50,وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب:2/45.
107- سورة البقرة:آية/24.
108- سورة آل عمران:آية/73.
109- الكشاف: 1/ 401 .
110- ينظر:مغني اللبيب:2/58.
111- ينظر:إعراب الجمل وأشباه الجمل: 72.
112- ينظر:مغني اللبيب:2/58.
113- سورة آل عمرآن:آية/73.
114- ينظر: مغني اللبيب:2/58.
115- ينظر : شرح شواهد المغني:633.
116 ينظر: مغني اللبيب:2/58.
117- ينظر:شرح شواهد المغني : 812.
118- ينظر :مغني اللبيب:2/59.
119- سورة النحل:آية/57.
120- ينظر:مغني اللبيب:2/59.
121- سورة آل عمرآن:آية/135.
* - ذهب ابن هشام الى أنَّ التنزيهية لا دليل عليها فيما لوقُدِّر "لهم" خبراًو"ما" مبتدأ" ,والواوللاستئناف إذ لا عطف فيها,ولا يصح العطف إلاّ على تقدير مضاف محذوف في قوله تعالى"ولهم",على تقدير :"ولأنفسهم ما يشتهون", وفي ذلك تكلُّف.
122- ينظر:مغني اللبيب:2/59.
123 ينظر:مغني اللبيب:2/60,وإعراب الجمل وأشباه الجمل: 73.
124- شعر زهير: 132,وينظر:شرح شواهد المغني: 820.
125- ينظر:مغني اللبيب:2/60,وإعراب الجمل وأشباه الجمل: 73.
126- سورة البقرة:آية/24.
127- ينظر:مغني اللبيب:2/60,وإعراب الجمل وأشباه الجمل: 73.
128- سورة الأنعام:آية/15.
129- سورة المزّمّل:آية/17.
130- ينظر:إعراب الجمل وأشباه الجمل: 73.
131- ينظر:مغني اللبيب:2/60,وإعراب الجمل وأشباه الجمل: 77.
132- ينظر : شرح شواهد المغني: 336.
133-ِ- ينظر:مغني اللبيب:2/61,وإعراب الجمل وأشباه الجمل: 77.
134- ديوان المتنبي : 2.
135- ينظر : شرح شواهد المغني : 624.
136- مغني اللبيب:2/55.
137- سورة النساء:آية/43.
138- سورة الأنبياء:آية/2.
140- سورة البقرة:آية/24.
141- سورة الرُّوم:آية/55.
142- ينظر:إعراب الجمل وأشباه الجمل: 89.
143- سورة ياسين:آية/2-3.
144- ينظر:مغني اللبيب:2/71,وإعراب الجمل وأشباه الجمل:96-97.

145- سورة النور:آية/21.
146- ينظر:إعراب الجمل واشباه الجمل: 102.
147- سورة الأنفال:آية/17.
148 ينظر:مغني اللبيب:2/71.
149- سورة التوبة:آية/20.
150- مغني اللبيب:2/72.
151- ينظر:إعراب الجمل وأشباه الجمل: 39
152- سورة الرعد:آية/16.
153- ديوان الفرزدق: 85.
154- سورة ياسين:آية/67.
155- ينظر:مغني اللبيب:2/62,وإعراب الجمل وأشباه الجمل:80, 85.
156- ينظر:مغني اللبيب:2/62,وإعراب الجمل وأشباه الجمل:ص80.
157- سورة المؤمنيون:آية/27.
158- سورة المائدة:آية/9.
159- ينظر:مغني اللبيب:2/64.
160 ينظر:إعراب الجمل وأشباه الجمل:ص77.
161- ينظر:مغني اللبيب:2/60,وإعراب الجملوأشباه الجمل: 77.
162- سورة الرحمن:آية/61- 64.
163- ينظر:مغني اللبيب:2/61,وإعراب الجمل وأشباه الجمل: 77.
164- سورة آل عمرآن:آية:36.
165- ينظر:إعراب الجمل وأشباه الجمل: 77.
166- سورة الزخرف:آية:36.
167- ينظر:إعراب الجمل وأشباه الجمل:ص77.
168- سورة النسآء:آية / 18.
169- مغني اللبيب:1/252.
170- إعراب الجمل وأشباه الجمل: 79.
171- ينظر:مغني اللبيب:2/60.
172- سورة الأنعام:آية/15.
173- سورة الواقعة:آية/
174- سورة لقمان:آية/14.
175- ينظر:الكشاف:3/ 501 .
176- سورة مريم:آية/42.
177- سورة مريم:آية/35.
178- مغني اللبيب:2/50.
179- شرح شواهد المغني : 806.
180- المصدر نفسه: 807.
181- ينظر:مغني اللبيب:2/50.
182- سورة الواقعة:آية/76.
183- سورة البقرة:آية/24.
184- سورة آل عمرآن:آية/36.
* وفي رواية: ولولا ثلاث هنَّ من لذَّةِ الفتى .....
185- ديوان طرفة ابن العبد: 46.
186- سورة البقرة:آية/222- 223 .
187- ديوان إبراهيم بن هرمة: 48, وشرح شواهد المغني: 826.
188- ديوان جميل بثينة: 20.
189- سورة آل عمرآن:آية/35.

* تقدَّم الكلام في صورة الجملة الاستفهامية على احتمال آخرهو: ان يكون الاستفهام بمعنى النفي,ينظر: مغني اللبيب:2/59.
190- سورة آل عمرآن:آية/73.
191- سورة الأنعام:آية/136.
* قد بسطت الحديث في هذه الصورة وأفردت لها عنواناً"اعتراض الشرط على الشرط" وفيه تفصيل ما وقع بين النحويين فيه .
192- ينظر :اعتراض الشرط على الشرط: 1.
193- سورة يونس:آية/84.
194- ينظر:اعتراض الشرط على الشرط:1.
195- ينظر : تفسير الرازي : 17/ 289.
196- ينظر: المصدر نفسه : 17/ 289.
197- سورة الفتح:أية/25.
198- ينظر:اعتراض الشرط على الشرط: 3.
199- تفسير الرازي :28/83.
200- ينظر: الكشاف:4/345 ,ومجمع البيان 9/ 207 , وتفسير الرازي : 28/ 83 , وإملاء ما من به الرحمن : 2/ 239 ,والميزان في تفسير القرآن: 26/ 288.
201- ينظر: الكشاف:4/345.
202- ينظر:تفسير البحر المحيط:8/98.
203- سورة الفتح:آية/24.
204- سورة التوبة : آية / 14 .
205- ينظر: مغني اللبيب:2/49- 56.
206- الخصائص:1/341.
207- شرح شواهد المغني: 807.
208- سورة النساء:آية/73.
209- سورة الأعراف:آية/42.
210- سورة البقرة:آية/24.
211- سورة النساء:آية/135.
212- سورة ص:آية/84-85.
213 سورة الواقعة:آية/75-77.
214- شرح شواهد المغني: 817.
215- سورة يونس:آية/27.
216- المغني :2/55.
217- المغني اللبيب:2/55.
218- المصدر نفسه:2/55.
219- ينظر : سرح شواهد المغني: 818.
220- ينظر : المصدر نفسه:819 .
221- شعر زهير: 132,وينظر: شرح شواهد المغني: 820.
222- ينظر : شرح شواهد المغني: 820.
223- ينظر : شرح شواهد المغني: 820.
224- سورة البقرة:آية/223.
225- سورة مريم:آية/41-42.
226 ينظر: الكشاف: 3/20 .
227- مغني اللبيب:2/52.
228- سورة الأعراف:آية/96.
229- ينظر:البرهان : 3/ 61 .
230- ينظر:البرهان:2/126.
231- ينظر : مغني اللبيب : 2/ 38 .

232- ينظر : اعراب الجمل واشباه الجمل : 17 .
233- ينظر : مغني اللبيب : 2 / 37- 38 , واعراب الجمل واشباه الجمل : 16- 17 .
* - ومسوغ ذلك لمن ذهب الى ان الجملة لا ترادف الكلام , وعليه : فالجملة – وان كانت في السياق غير تامة – فانها تُعدُّ اعتراضا لصحة اطلاق لفظ الجملة عليها . ينظر : مغني اللبيب : 2/ 37 – 38 , واعراب الجمل واشباه الجمل : 16.
234- ينظر : مغني اللبيب : 2/ 38 .
235- سورة هود : آية / 44 .
236- سورة الواقعة : آية / 76 .
237- سورة الواقعة : آية /75 .
238- سورة الواقعة : آية / 77 .

ثبت المصادر والمراجع

1- القران الكريم .
2- إعتراض الشرط على الشرط : تأليف : ابن هشام الأنصاري (أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله) (ت 761) ,تحقيق : د . عبد الفتاح الحموز, دار عمان – الأردن , الطبعة الأولى (1406- 1986) .
3- إعراب الجمل وأشباه الحمل : تاليف : د. فخر الدين قباوة , دار الأوزاعي , بيروت – لبنان , الطبعة الرابعة (1406- 1986) .
4- إملاء ما منَّ به الرحمن : تأليف : العكبري (ابي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله) (ت 616) , تحقيق : ابراهيم عطوة عوض , مطبعة الحلبي واولاده – مصر , الطبعة الأولى (1380- 1961) .
5- الإيضاح في علوم البلاغة : تأليف :: الخطيب القزويني (جلال الدين بن عبد الرحمن , تحقيق : لجنة من اساتذة كلية اللغة العربية بالجامع الأزهر , مطبعة السنة المحمدية – القاهرة .
6- البرهان في علوم القران : ناليف : الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله) ,تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ,الطبعة الأولى(1376- 1957), دار إحياء الكتب العربية وعيسى البابي الحلبي وشركاءه.
7- البليغ في المعاني والبيان والبديع , تاليف : الشيرازي (الشيخ أحمد امين) , مؤسسة التراث الإسلامي , الطبعة الأولى (1422) .
8- التعريفات : تأليف :الجرجاني (العلامة:علي بن محمدالشريف) ,مكتبة لبنان-بيروت,طبعة جديدة (1985).
9- تفسير البحر المحيط : تأليف : ابي حيان الأندلسي (محمد بن يوسف), تحقيق:الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد عوض ,دار الكتب العلمية,لبنان- بيروت .
10- تفسير الرازي: التفسير الكبير المسمى " بمفاتح الغيب" تاليف : الامام الرازي (فخر الدين) , دار احياء التراث العربي , بيروت – لبنان, الطبعة الرابعة (1420- 2001) .
11- تفسير الزمخشري: الكشاف: تاليف: جار الله الزمخشري (ابي القاسم محمود بن عمر) , تحقيق: عبد الرزاق مهدي ,دار إحياء الكتاب العربي- مؤسسة التاريخ العربي ,بيروت –لبنان, الطبعة الثانية(1421 2001).
12- تفسير القرطبي : الجامع لأحكام القران : تأليف الإمام القرطبي (أبي عبد الله محمد بن احمد) , دار الكتب العربية- دار الكتاب العربي,الطبعة الثالثة(1387-1967) .
13- تفسير الطبرسي : مجمع البيان في تفسير القران : تأليف : الطبرسي (ابي علي الفضل بن الحسن) , حققه وعلق عليه : لجنة من العلماء والمحققين , وقدم له السيد : محسن الأمين الآملي , مؤسسة العلمي , بيروت – لبنان , الطبعة الأولى (1415- 1995) .
14- تفسير الميزان : الميزان في تفسير القرآن : تأليف : العلامة الطباطبائي (محمد حسين) , مؤسسة الأعلمي , بيروت – لبنان - , الطبعة الثالثة (1337- 1973) .

15- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب : تأليف : الدسوقي (الشيخ مصطفى محمد عرفة) ,ملتزم الطبع والنشر:عبد الحميدأحمد حنفي, مصر- صندوق بوستة العوري .
16- الخصائص : تاليف : ابن جني (لأبي الفتح عثمان بن جني),تحقيق: محمد علي النجار , القاهرة- مطبعة دار الكتب المصرية الطبعة الثالثة (1371-1954) .
17- ديوان إبراهيم بن هرمة : تحقيق:محمد جبار المعيبد,مطبعة آدآب – النجف الأشرف(1389- 1969).
18- ديوان امرىء القيس : تحقيق:ممحمد أبو الفضل إبراهيم,دار المعارف بمصر,الطبعة الثانية(1964).
19- ديوان جميل بثينة : المطبعة الوطنية – بيروت(1352-1934) .
20- ديوان ذي الرمّة : المكتبة الإسلامية,الطبعة الأولى(1384- 1964) .
21- ديوان طرفة بن العبد : تحقيق : فوزي عطوي , بيروت – لبنان , الطبعة الولى (1969) .
22- ديوان الفرزدق : . تصحيح:بشير يموت,المكتبة الأهلية بيروت- لبنان ,المطبعة الوطنية(1352-193).
23- ديوان المتنبي : صححه:د.عبد الوهاب عزام, لجنة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة(1362-1944).
24- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك : تأليف : ابن عقيل (,قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن علي العقيلي الهمداني المصري) ,تحقيق:محمد: محيي الدين عبد الحميد,المكتبة التجارية الكبرى-مصر ,الطبعة الثانية(1354-1935).
25- شرح شواهد المغني : تاليف :السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر) , تصحيح الشيخ:محمد محمود ابن التلاميدالشقنيطي,لجنة التراثالعربي- دقيق حمدان وشركاه .
26- شرح المعلقات السبع : تأليف : الزوزني (ابن عبد الله الحسين بن احمد بن الحسين) مكتبة النهضة – بغداد .
27- شرح الكافية في النحوي : تاليف : الاستراباذي (لرضي الدين) , دار الكتب العلمية,بيروت – لبنان.
28- شعر زهير ابن ابي سلمى : صنعه الاغلم الشنتمري , تحقيق:د.فخر الدين قباوة.المكتبة العربية- حلب الطبعة الاولى (1390- 1970) .
29- الطراز المتظمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز : تاليف : العلوي (يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم) , مؤسسة النصر – طهران , مطبعة المقتطف – مصر (1333- 1914) .
30- العمدة في محاسن الشعر وآدآبه : تأليف : القيراواني (لأبي علي الحسن بن رشيق) , تصحيح :محمد بدر حمد بن ,مطبعة السعادة- مصر,الطبعة الثالثة_1325-1907) .
.31- كتاب سيبويه " الكتاب" تأليف : سيبويه (ابي بشر عمروبن عثمان بن قنبر) ,تحقيق وشرح:عبد السلام محمد هارون,مكتبة الخانجي- القاهرة,الطبعة الثالثة(1408-1988).
32- معاني القران : تأليف :النحاس (أبي جعفر) , تحقيق: الشيخ. محمد علي الصابوني . جامعة ام القرى , معهد البحوث العلمية واحياء التراث الإسلامي , الطبعة الأولى (1419- 1989) .
33- مغني اللبيب : تأليف : ابن هشام الأنصاري , تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد, دار الصادق للطباعة والنشر- طهران, الطبعة الاولى .
34- همع الهوامع : تأليف : جلال الدين السيوطي, تصحيح: محمد بدر الدين النعساني,دار المعرفة,بيروت – لبنان.